



التحديات المقبلة لصناعة النفط والأوضاع المالية في المملكة

الملخص

تتعم المملكة حالياً بإيرادات نفطية تفوق احتياجاتها المالية، إلا أن الإنفاق الحكومي والاستهلاك المحلي من النفط يتسارعان بوتيرة أعلى كثيراً من الارتفاع في إنتاج النفط الكلي.

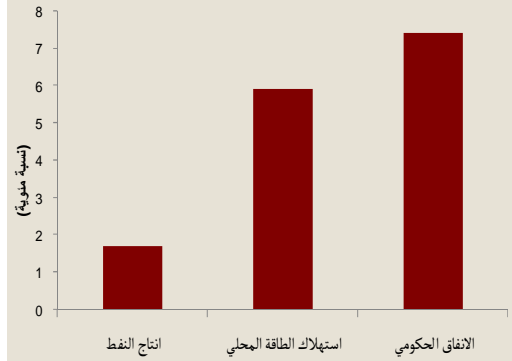
لكن الوضع المالي للمملكة سيظل قوياً خلال العقد القادم، وذلك بفضل العوامل التالية:

- يبلغ "السعر التعادلي" للنفط الذي يحقق توازن إيرادات الدولة الفعلية مع نفقاتها حوالي 84 دولار أمريكي حالياً، بما يقل عن السعر العالمي بصورة مطمئنة.
- يبلغ صافي الموجودات الأجنبية لدى مؤسسة النقد (ساما) نحو 481 مليار دولار، أي ما يعادل 111 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي وثلاثة أضعاف ميزانية الدولة، مما يجعل تمويل أي عجز محتمل في الميزانية أمر يسير لسنوات عديدة.
- الدين الحكومي منخفض جداً بما يعادل 10 بالمائة فقط من الناتج الإجمالي ويعود بالكامل جهات محلية، لذا تتمتع الدولة بمقدرة كبيرة غير مستغلة على الاقتراض يمكن اللجوء إليها إذا تراجعت الاحتياطيات الأجنبية.

وسوف تواجه الدولة عقب حقبة الرخاء تلك ظروفًا مختلفة تماماً ما لم تتغير الاتجاهات الحالية للإنفاق واستهلاك النفط:

- وذلك بحلول عام 2030 عندما يبلغ حجم الاستهلاك المحلي للنفط الذي يباع بنحو 10 دولارات للبرميل حالياً مستوى 6,5 مليون برميل في اليوم، أي بما يفوق حجم صادرات النفط حينئذ،
 - حيث لا نتوقع أن يرتفع إجمالي إنتاج النفط السعودي عن مستوى 11,5 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2030،
 - كما نتوقع أن يتجاوز السعر التعادلي للنفط مستوى 320 دولاراً للبرميل عام 2030، رغم التراجع المتوقع في نمو الإنفاق الحكومي،
 - وأن تشهد الحكومة عودة الموازنة إلى العجز ابتداءً من عام 2014 والذي سيرتفع بصورة كبيرة خلال حقبة العشرينات القادمة، وأن تأخذ الموجودات الأجنبية في التراجع إلى مستويات دنيا بحلول عام 2030 وتشعر الديون في الارتفاع السريع.
- من أجل تفاذي هذه التدايعات ينبغي تبني إصلاحات صارمة فيما يتعلق بسياسات الدولة حيال أسعار الطاقة المحلية والنظام الضريبي، مع السعي الجاد لتطوير مصادر الطاقة البديلة خاصة الطاقة النووية والطاقة الشمسية إضافة إلى تحقيق زيادة في حصة المملكة من إنتاج النفط العالمي.

معدلات النمو السنوي المحتملة في إنتاج النفط واستهلاك الطاقة والإنفاق الحكومي (2011-2030)



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

براد بورلاند،
رئيس الدائرة الاقتصادية
والرئيس التنفيذي لاستثمارات الشركة
jadwaresearch@jadwa.com

أو:

بول غامبل
رئيس الدراسات والأبحاث
pgamble@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 1 279-1111

الفاكس +966 1 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

www.jadwa.com



خلفية ومقدمة

من المسلم به أن أسعار النفط التي تراوح عند مستوى 100 دولار للبرميل توفر للمملكة العربية السعودية إيرادات نفطية ضخمة مما يهيء لأوضاع مالية قوية في ظل ديون حكومية متدنية للغاية واحتياطيات حكومية مرتفعة. وقد جاءت هذه الموارد مواتية على نحو خاص خلال فورة ما عرف "بالربيع العربي" عندما أتاحت للدولة تعزيز مستويات الإنفاق والصرف على المواطن السعودي.

ستظل المملكة تحقق إيرادات نفطية تفوق متطلباتها للإنفاق على المدى المنظور على الأرجح، حيث يفوق سعر النفط الحالي السعر المطلوب لموازنة الميزانية بنحو 20 دولاراً للبرميل.

إلا أن ما لا تدركه الغالبية هو أن هناك ثلاث تحولات رئيسية تنذر بتحديات فيما يتعلق بمستقبل الطاقة والإيرادات النفطية في المملكة إذا استمرت في مساراتها الحالية المرجحة، هي كالتالي:

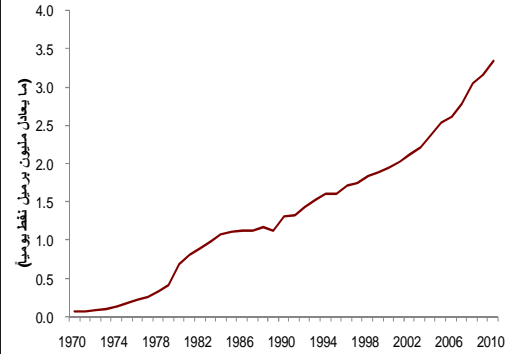
- الارتفاع الحاد جداً في الاستهلاك المحلي للنفط (والغاز) في المملكة على حساب كمية النفط المتاحة للتصدير. ومن شأن أسعار النفط المنخفضة- بيع النفط محلياً بسعر يتراوح ما بين 3 إلى 20 بالمائة من الأسعار العالمية- أن تؤدي إلى تدهور مستوى الكفاءة في توظيف الموارد النفطية؛ حيث ينمو الاستهلاك المحلي بمعدل يفوق ضعفي النمو في الناتج الإجمالي غير النفطي.
- نمو الإنفاق الحكومي السعودي السنوي بواقع 7 بالمائة أو أكثر وهو معدل مرشح للاستمرار، مع تواصل الاعتماد على إيرادات النفط كمصدر رئيسي للدخل.
- لم يسجل إنتاج النفط السعودي ارتفاعاً كبيراً خلال 30 عاماً، ولا نرجح أن يرتفع إنتاجه بصورة مضطربة خلال السنوات العشر القادمة أو أكثر.

ومن شأن تضافر هذه التحولات ألا تترك حيزاً لتلبية الاحتياجات المالية للمملكة إلا من خلال الارتفاعات الكبيرة والمضطربة في أسعار النفط. ورغم اعتقادنا بأن أسعار النفط ستواصل الارتفاع لكننا نستبعد أن يأتي ذلك بالقدر الذي يستوفي نقطة التعادل بالنسبة للميزانية. وبالطبع من شأن تواصل ارتفاع الأسعار لفترة عقد كامل كما شهدت الأسواق في الماضي أن يؤدي إلى تدهور سريع في الأوضاع المالية المستقبلية للمملكة.

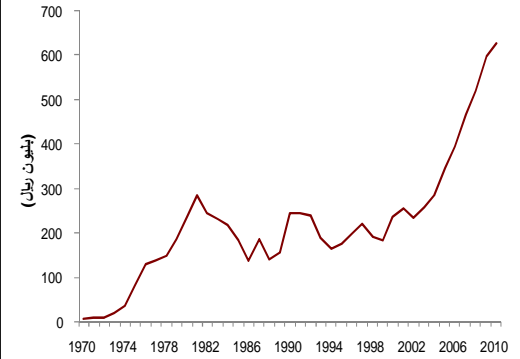
ونعتقد أن الوقت قد حان للتوقف وإعداد تقرير عن واقع صناعة النفط والطاقة في المملكة من جميع النواحي يتناول ما هو أبعد من تداعيات بلوغ سعر النفط 100 دولار للبرميل خلال الأعوام القليلة القادمة، فالوضع أكثر تعقيداً من مجرد ذلك الذي تعكسه الإيرادات الضخمة من أسعار النفط المرتفعة حالياً.

سوف نتطرق أولاً إلى موقع المملكة الحالي والمستمر في سوق النفط العالمي آخذين في الاعتبار عوامل العرض والطلب والإنتاج والأسعار والعوامل المستجدة الأخرى التي من شأنها تغيير قواعد اللعبة. ونرمي على وجه التحديد إلى تقدير حجم إنتاج المملكة من النفط على مدى العشرين عاماً المقبلة، ثم نلنفت إلى واقع الأوضاع المالية وتداعيات ذلك على النمو في مستويات الإنفاق الحكومي على المدى الطويل، ثم نتطرق إلى النمو المرتفع والمزيج في معدلات استهلاك النفط محلياً، ونختتم تقريرنا بتقييم كل تلك العوامل مجتمعة من أجل استقراء اتجاه الإيرادات المالية ونقطة تعادل أسعار النفط المطلوبة بالنسبة للمملكة على مدى العشرين عاماً المقبلة.

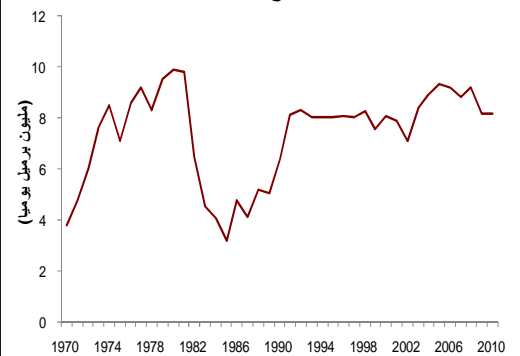
الاستهلاك المحلي للطاقة



الإنفاق الحكومي



إنتاج النفط





المملكة واتجاهات أسواق النفط العالمية

الطلب على النفط

يستهلك العالم اليوم حوالي 88 مليون برميل من النفط يومياً تنتج منها المملكة قرابة 9 مليون برميل وتسهم دول أوبك مجتمعة بحوالي 29 مليون برميل (أي ما يعادل 33 بالمائة من إجمالي الاستهلاك العالمي). وينمو الاستهلاك العالمي بنحو نصف وتيرة نمو الناتج الإجمالي العالمي أي ما يتراوح بين 1,5 إلى 2 بالمائة سنوياً. وبما أن الاقتصاد العالمي لا يزال في مرحلة الخروج من حالة الركود فإن وكالة الطاقة الدولية تقدر أن ينمو الطلب العالمي على النفط بمعدل 1,3 بالمائة في السنة في المتوسط للسنوات الخمس القادمة، أي ما يعادل 1,1 مليون برميل من النفط يومياً في العام.

لكن تبرز خلف هذه الأرقام العديد من التغيرات المؤثرة في أنماط الاستهلاك العالمي للنفط، أولها انحسار استخدام النفط بصورة كبيرة في إنتاج الكهرباء لصالح الغاز الطبيعي والفحم والطاقة النووية، حيث هبطت مساهمة النفط في إنتاج الكهرباء العالمية من 25 بالمائة عام 1973 إلى 4 بالمائة فقط عام 2010. كذلك يمر النفط بمرحلة ثبات فيما يتعلق بالاستخدامات الصناعية، ما أدى إلى أن يصبح النفط وقوداً للنقل بالدرجة الأولى. فإذا ما خسر النفط جزء كبير من السوق العالمية كوقود للنقل، فإن تداعيات ذلك على اقتصاد المملكة قد تكون وخيمة.

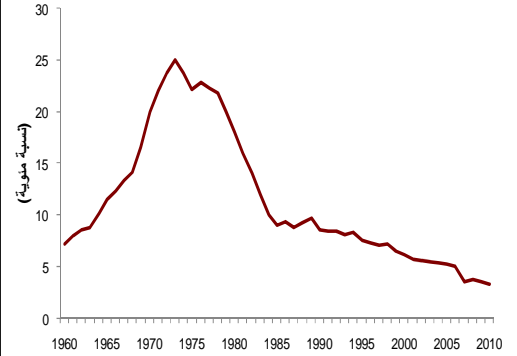
ثانياً، هناك تحول واضح في نمو الطلب العالمي على النفط من الغرب إلى الشرق. فقد بلغ استهلاك النفط للدول المتقدمة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذروته في الربع الأول من عام 2006 مرتفعاً إلى 50,6 مليون برميل في اليوم. ورغم ازدياد الاستهلاك مقارنة بأدنى نقطة له عند مستوى 44,6 مليون برميل كان قد بلغها في الربع الثاني من عام 2009 بسبب الركود العالمي، إلا أن هذا النمو تباطأ بوضوح وبصورة مضطربة لعدة أسباب أهمها التحول إلى استخدام الوقود الحيوي وتحسن كفاءة استخدام الوقود في صناعة السيارات فضلاً عن الأثر المباشر لارتفاع أسعار النفط الخام على أسعار البنزين، خاصة في الولايات المتحدة. ومن المستبعد أن يشهد الطلب على النفط نمواً يذكر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مقارنة بمستوياته الحالية البالغة 46 مليون برميل في اليوم.

أما في الولايات المتحدة التي تعتبر حتى الآن أكبر مستهلك للنفط والتي يصل حجم استهلاكها إلى 19 مليون برميل في اليوم أي ما يعادل 22 بالمائة من الاستهلاك العالمي، فقد جاء استهلاك النفط في عام 2010 دون مستويات عام 2000 رغم تسجيل الاقتصاد الأمريكي نمواً بلغ 18 بالمائة خلال تلك الفترة. وفي ضوء احتمال حدوث تغير في نمو بعض القطاعات الاقتصادية داخل الولايات المتحدة على الأقل خلال السنوات القليلة القادمة وكذلك الزيادة الحالية في إنتاج النفط محلياً، فمن المرجح ألا يشهد العقد القادم نمواً في واردات النفط الأمريكية. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية حسب آخر تقديراتها على المدى المتوسط أن يترجع إجمالي طلب النفط من أمريكا الشمالية في عام 2016 بنحو 0,6 مليون برميل في اليوم مقارنة بمستواه عام 2010.

وسوف يأتي النمو في استهلاك النفط من الشرق، حيث ينشأ 95 بالمائة من صافي النمو في استهلاكه، وفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية، من الصين ومنطقة الشرق الأوسط وبقية دول آسيا. وقد ارتفع الطلب على النفط من الصين بمتوسط سنوي بلغ 500,000 برميل في اليوم في السنة خلال السنوات الخمس الماضية. من ناحية أخرى، تحول الشرق الأوسط الذي عادة ما يُنظر إليه كمورد للنفط إلى منطقة استهلاك هامة، حيث تنامي الاستهلاك بمتوسط سنوي بلغ 300,000 برميل في اليوم في السنة خلال الأعوام الخمسة الماضية. ويعكس هذا النمو تداعيات هامة للغاية بل وتدعو للقلق فيما يتعلق بالمملكة، الأمر الذي سنتعرض له بالتفصيل ضمن هذا التقرير.

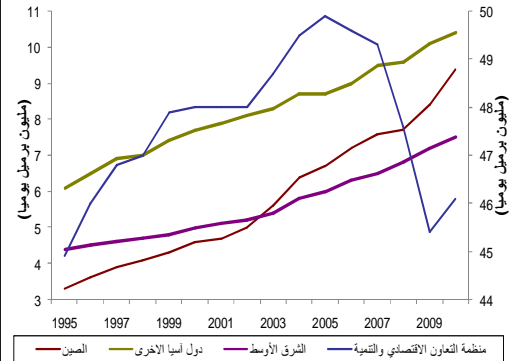
ارتفعت صادرات النفط السعودية إلى آسيا خلال السنوات العشرين الماضية من ثلث إجمالي صادرات النفط الخام إلى الثلثين، ويرجع استمرار هذا الاتجاه لسببين أولهما النمو الكبير في الاستهلاك في القارة الآسيوية وثانيهما استمرار اعتمادها على وسائل النقل التي تستخدم المحروقات النفطية. ويتم حالياً بناء نحو 97 مصفاة نفط في منطقتي آسيا

حصة النفط في إنتاج طاقة كهربائية



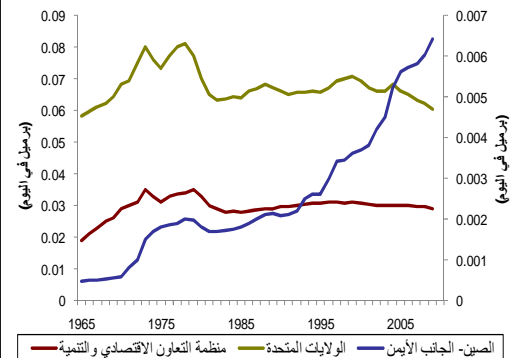
المصدر: صندوق النقد الدولي

الطلب على النفط



المصدر: وكالة الطاقة الدولية

استهلاك الفرد من النفط





والشرق الأوسط بينما لا يتجاوز العدد الذي يجري بناؤه في الولايات المتحدة وأوروبا على 10 مصافي. بالمقابل يتم تجهيز 13 منشأة جديدة فقط لإنتاج الوقود الحيوي في آسيا ولا شيء في الشرق الأوسط مقارنة بنحو 67 منشأة في الولايات المتحدة وأوروبا.

وبصورة عامة، سوف يستمر نمو الطلب العالمي على النفط لعدة عقود قادمة على الأرجح، حيث تشير العديد من التوقعات بشأن الطلب على النفط على المدى الطويل بتواصل نمو الاستهلاك العالمي بنحو 1 بالمائة حتى عام 2030 على الأقل، وسيأتي النمو كما أشرنا آنفاً من منطقة آسيا بصفة رئيسية وخاصة في مجال استخدامات النقل.

إمدادات النفط

هناك وفرة في الموارد النفطية الأساسية العالمية، حيث يبلغ حجم الاحتياطي من النفط الخام التقليدي وغير التقليدي (كخام النفط الثقيل جداً والحجر النفطي والرمل النفطي) نحو 9 تريليون برميل تقريباً حسب مصلحة الجيولوجيا الأمريكية. تتأثر إمكانية استخراج هذه الأنواع بسيناريوهات التسعير المختلفة، لكن معظمها قابل لتحقيق الربح إذا تعززت مستويات الأسعار فوق 80 دولاراً للبرميل بصورة مستمرة كما يحدث الآن. وفي ضوء حجم الإنتاج العالمي الحالي الذي يبلغ 88 مليون برميل في اليوم فإن 9 تريليون برميل من النفط تمثل حوالي 280 عاماً من العرض.

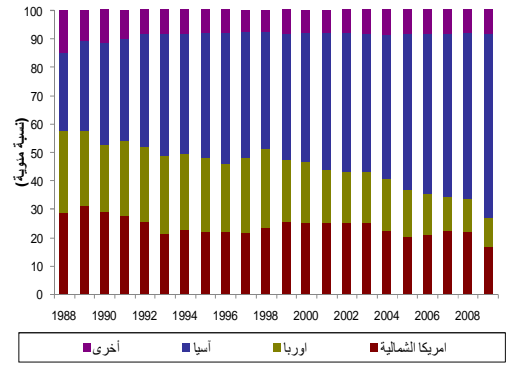
ورغم توفر الموارد النفطية الأساسية لدى العالم، إلا أن العقبة الرئيسية تتمثل في البنية الأساسية السطحية لإنتاج ومعالجة ونقل النفط. ومن شأن ديمومة ارتفاع الأسعار دعم إنتاج النفط من الموارد غير التقليدية وتشييد البنية الأساسية اللازمة. ونعتقد كما أوضحنا أدناه، أن الأسعار ستظل مرتفعة بالقدر الذي يؤدي إلى إطلاق عمليات تطوير كبيرة للكثير من الاحتياطيات التي تعيق التكلفة المرتفعة عمليات استغلالها، مثل حقول الرمل النفطي الكندية واحتياطيات النفط في أعماق البحار. وسوف يشكل ذلك عاملاً هاماً في الحد من قدرة المملكة ولسنوات عديدة على تسجيل زيادة كبيرة فوق نصيبها الحالي البالغ 10 بالمائة من إنتاج الطاقة العالمية.

بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية هناك عوامل جيوسياسية أدت إلى حجب إمدادات نفطية كبيرة عن السوق، فعندما تأسست منظمة أوبك عام 1960 كان أربعة من الأعضاء الخمسة المؤسسين - إيران والعراق والسعودية وفنزويلا- ينتجون كميات متساوية؛ نحو مليون برميل في اليوم، أما اليوم فتستطيع السعودية لوحدها إنتاج 12,5 مليون برميل في اليوم بينما تنتج إيران نحو 4 مليون برميل وأقل من 3 مليون برميل لكل من العراق وفنزويلا. وتمتلك إيران والعراق وفنزويلا الاحتياطيات أو الموارد الأساسية التي تؤهلها لإنتاج كميات أكبر بكثير لكن أوضاعها السياسية وليست خصائصها الجيولوجية هي التي تقف عقبة أمامها. ونتوقع أن عملية إعادة تأهيل صناعة النفط في العراق تحديداً تمثل عاملاً محتملاً لتغيير قواعد اللعبة في سوق النفط وأن يكون لها تداعيات من ضمنها التأثير على الطاقة الإنتاجية وحجم الإنتاج في المملكة وكذلك على ميزان القوى داخل منظمة أوبك.

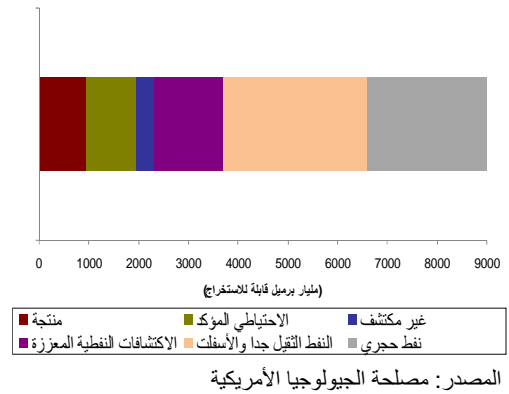
عودة العراق: ربما تغير قواعد اللعبة

يشهد العراق حالياً جهود كبيرة لرفع الطاقة الإنتاجية، حيث وقّعت الحكومة العراقية في أواخر عام 2009 عدداً من الصفقات مع شركات نفط عالمية عملاقة ستؤدي إذا اكتمل تنفيذها إلى رفع طاقته لإنتاج النفط من أقل من 3 مليون برميل في اليوم حالياً إلى 12 مليون برميل بحلول عام 2020. وقد نصت شروط تلك العقود على أن يتم الدفع لشركات النفط العالمية حسب حجم الإنتاج، ما يمثل حافزاً لتلك الشركات لتحقيق نمو سريع وإنتاج ضخم. وكان إنتاج العراق قد ارتفع سلفاً بفضل تحسن البنية التحتية والأوضاع الأمنية حيث سجل الإنتاج في ديسمبر 2010 حسب المبادرة المشتركة لبيانات النفط أعلى مستوى له منذ 10 سنوات وبلغ 2,8 مليون برميل يومياً، كما أن متوسط الإنتاج خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام فاق متوسط الإنتاج خلال نفس الفترة من عام 2010 بواقع 12 بالمائة.

التوزيع الجغرافي لصادرات النفط السعودية

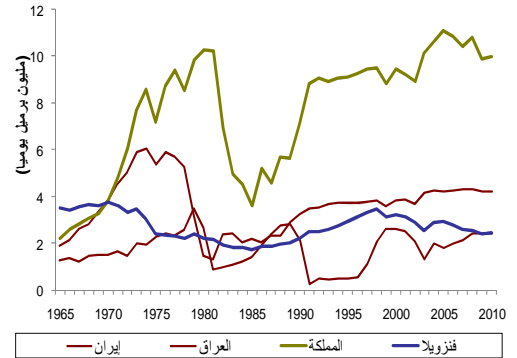


المصادر الأساسية للنفط على مستوى العالم



المصدر: مصلحة الجيولوجيا الأمريكية

إنتاج النفط



المصدر: شركة بريتيش بتروليوم



لكن العوامل التالية ربما تعيق تحقيق الزيادة المستهدفة في الإنتاج، وقد أشارت الحكومة العراقية إلى أنها ربما تستهدف مستوى أقل:

- **المشاكل الأمنية المزمنة:** رغم التحسن الكبير على الصعيد الأمني لا تزال الحوادث مستمرة.
- **قصور القدرات التصديرية:** تشير التقديرات الصناعية إلى الحاجة إلى استثمار نحو 50 مليار دولار لتنفيذ أعمال التطوير اللازمة لموانئ وأنابيب نقل النفط العراقي. ورغم التقدم في أعمال تطوير الحقول هناك عقبة رئيسية تتمثل في عدم القدرة على نقل النفط.
- **احتمالات شح المياه:** نتيجة للضغط المنخفض في الكثير من الحقول يعتبر ضخ المياه أمر ضروري، لكن العراق يواجه عجزاً كبيراً في المياه سلفاً. ورغم تخطيط الحكومة لمعالجة ونقل المياه بكميات كبيرة من الخليج إلا أن تلك العملية تتصف بالتعقيد وارتفاع التكلفة.
- **التحديات اللوجستية:** من شأن أعمال التطوير الضخمة قيد التنفيذ أن تؤدي إلى نقص في المعدات والكوادر وإلى تفاقم الوضع نتيجة ضعف البنية التحتية مما يترتب عليه إطالة أمد تنفيذ المشاريع على الأرجح.

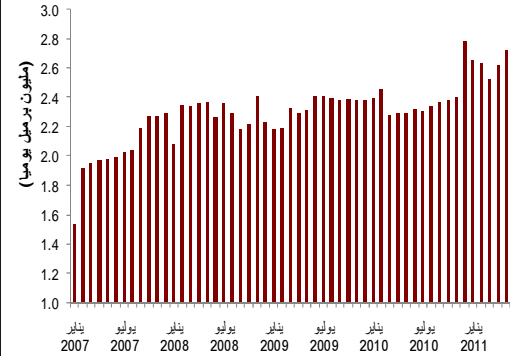
رغم ذلك إذا بلغ الإنتاج نصف المستوى المستهدف بحلول عام 2020، أي 6 مليون برميل في اليوم، وهو هدف قابل للتحقيق في رأي بعض المحللين، فإن ذلك سيؤثر بدرجة كبيرة على سوق النفط العالمي، حيث يؤدي الإنتاج الإضافي الجديد من العراق وحده إلى امتصاص نحو 55 بالمائة من نمو الطلب العالمي حتى عام 2020 حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية مما يؤدي إلى ضغط أسعار النفط إلى اسفل.

كذلك يشكل استيعاب العراق مرة أخرى في نظام حصص الإنتاج لمنظمة أوبك تحدياً آخر، خاصة في ضوء الاجتماع الأخير للمنظمة والذي انهار بسبب الخلاف على زيادة حجم الإنتاج. وسيتحول العراق عندما يبلغ إنتاجه مستوى 4,5 مليون برميل في اليوم إلى ثاني أكبر منتج في أوبك، وربما تشهد المملكة تداعيات على دورها الريادي في أوبك إذا ما تخطى إنتاجه هذا المستوى.

وفرت المملكة طيلة الـ 50 عاماً الماضية إمدادات نفطية مستقرة على نحو غير متوقع بلغت 10 بالمائة في المتوسط من إجمالي الإنتاج العالمي. وكان الإنتاج السعودي، خلال فترات تذبذب أسواق النفط في سبعينات وثمانينات القرن الماضي عندما تكرر انقطاع الإمدادات النفطية وأدى بالتالي لارتفاع الأسعار، قد تفاوتت بين 16 بالمائة من إجمالي الإنتاج العالمي عام 1980 (للتعويض عن تراجع الإنتاج الإيراني أثناء الثورة الإيرانية) إلى 6 بالمائة عام 1985 عندما أقدمت السعودية باعتبارها "المنتج المرجح" ضمن منظومة أوبك على خفض إنتاجها إلى مستوى 2 مليون برميل في اليوم. أما خلال الـ 20 سنة الماضية فقد تراجعت حصة المملكة من إجمالي إنتاج النفط العالمي بصورة معتدلة لحد ما من 12 بالمائة عام 1991 إلى 10 بالمائة حالياً.

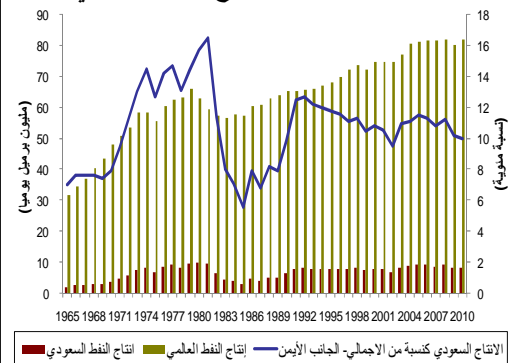
استخدمنا عبارة "مستقرة على نحو غير متوقع" في الفقرة أعلاه لأن محلي النفط ولسنوات طويلة دأبوا على تقدير حاجة العالم من النفط السعودي مستقبلاً بأعلى من حجم انتاجها الفعلي. وقد ساهمت عدة عوامل في انخفاض الحاجة الفعلية للنفط السعودي مقارنة بالتكهنات أهمها التطور التقني والاحتياطيات النفطية الجديدة وارتفاع الكفاءة في استخدام النفط والأحداث الجيوسياسية والتغيرات في السياسة النفطية. وقد ظل التوجه السائد هو المبالغة في تقدير حجم الطلب العالمي على النفط من جهة وفي بخس حجم النمو في إمدادات النفط من خارج الشرق الأوسط من جهة أخرى، ثم افترض أن المملكة بما لها من احتياطيات نفطية ضخمة تربو على 260 مليار برميل ستقوم بسد الفجوة التي لم تحدث أبداً في الواقع.

إنتاج النفط العراقي



المصدر: المبادرة المشتركة لبيانات النفط

حصة المملكة من إنتاج النفط العالمي



المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية/ بريتش بترول اليوم



تقديرات وكالة الطاقة الدولية للإنتاج حتى عام 2030
(مليون برميل في اليوم)

إنتاج الشرق الأوسط	إنتاج أوبك	الطلب العالمي	سنة التقدير
51,8	64,8	121,3	2004
44,0	57,2	115,4	2005
45,7	56,3	116,3	2006
45,0	60,6	116,3	2007
37,9	52,9	106,4	2008
37,2	53,8	103,0	2009
14,6-	11,0-	18,3-	الفرق (بين 2004 - 2009)

ونعتقد أن السيناريو الأقرب إلى الواقع هو أن تظل السعودية تساهم بحصة في إنتاج النفط العالمي تتراوح ما بين الاستقرار إلى التراجع التدريجي. لذا نتوقع أن يبلغ حجم إنتاج المملكة نحو 11,5 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2030 مقابل 9 مليون برميل حالياً بافتراض نمو الإنتاج العالمي بواقع 1,4 بالمائة في العام واستمرار المملكة في الاستحواذ على حصة من السوق العالمي بنسبة 10 بالمائة. ولا يعتبر ذلك تغيير كبيراً لأنه لا يزال في نطاق قدرة المملكة الانتاجية البالغة 12,5 مليون برميل في اليوم حالياً.

بينما ظلت الدول المستهلكة للنفط تبدي مخاوفها المبررة بشأن تأمين الإمدادات النفطية، عبر المسئولون السعوديون في السنوات الأخيرة كثيراً عن حاجتهم إلى "تأمين الطلب". لذا تتفق المملكة بمبالغ ضخمة لبناء طاقة كبيرة لإنتاج النفط توفر لها فائضاً يتيح استيفاء النمو في الطلب وتأمين القدرة على تعويض أي نقص ينجم عن أي خلل في منظومة الإمدادات النفطية، كما يحدث اليوم بسبب توقف الإنتاج الليبي.

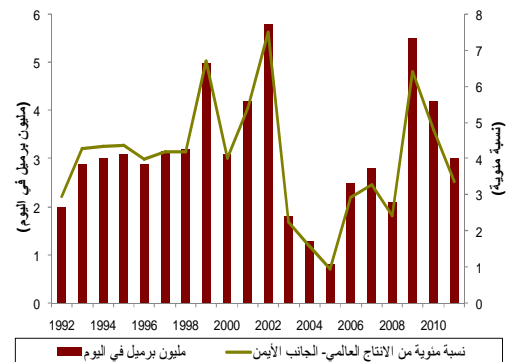
يمثل العقد الماضي مثلاً جيداً لصعوبة التناغم بين توقعات الطلب العالمي وبين الزيادة في الطاقة الإنتاجية للنفط في السعودية. وكانت المملكة قد شرعت في تنفيذ خطة لرفع طاقتها لإنتاج النفط من 10 مليون برميل في اليوم إلى المستوى الحالي البالغ 12,5 مليون برميل في اليوم في ضوء الطفرة الاقتصادية العالمية في أوائل القرن الحادي والعشرين، لكن بمجرد اكتمال تلك التوسعة دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود وانهارت أسعار النفط وانكمش حجم الطلب. نتيجة لذلك، بلغت الطاقة الإنتاجية غير المستغلة منذ عام 2009 وحتى الانقطاع الأخير لإمدادات النفط الليبية نحو 4 مليون برميل يومياً، مقابل 1,5 إلى 2 مليون برميل في اليوم تمثل السياسة الرسمية المعلنة لإحتياطي الإنتاج.

ونعتقد، في ضوء ارتفاع الاستهلاك العالمي أن السياسة التي ستتبنها المملكة لتلخص غالباً في المحافظة على طاقة إنتاجية احتياطية تمثل نسبة معينة من إجمالي الإنتاج العالمي عوضاً عن الإبقاء على رقم معين ثابت. فإذا أخذنا الطاقة الإنتاجية الفائضة على مستوى العالم كمعيار على شح المعروض من النفط، نجد أن الرسم البياني على الهامش يشير إلى أن حجم الطاقة الفائضة كنسبة مئوية ليس مريحاً بنفس القدر كما لو نظرنا إليه كرقم مجرد. لذا نعتقد أن المملكة التي ربما يبلغ إنتاجها نحو 11,5 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2030 ستسعى أيضاً لتكوين طاقة احتياطية غير مستغلة في حدود 2,5 إلى 3 مليون برميل في اليوم عند ذلك الأجل، أي ما يعادل نفس النسبة المئوية من حجم السوق العالمي التي يمثلها فائض الإنتاج الحالي البالغ 2 مليون برميل في اليوم.

الطاقة الإنتاجية وحجم الإنتاج والاستثمار في الطاقة

باشرت شركة أرامكو العمل في برنامجها الرئيسي لتوسعة إنتاج النفط الخام عام 2004. وقد ترك توقيت إكمال البرنامج طاقة احتياطية لدى المملكة أكثر من الحاجة، إلا أنها رغم ذلك استمرت في برنامج استثماري ذو قاعدة أوسع يتضمن تنفيذ توسعات كبيرة في إنتاج الغاز الطبيعي وتكرير النفط وإنتاج البتر وكيمياويات. وسنستعرض في الفقرات

الطاقة الاحتياطية للإنتاج على مستوى العالم





التالية المدى الكامل لبرنامج الاستثمار الرأسمالي الخاص بشركة أرامكو.

عامل آخر قد يغير قواعد اللعبة: الغاز الحجري

بفضل التطورات التقنية الجديدة تحول الغاز الحجري إلى مصدر محتمل لطاقة ضخمة في الولايات المتحدة ومناطق أخرى. وفيما يبدو فقد ساهم إنتاجه في انقراض العلاقة التاريخية القوية بين أسعار النفط والغاز الطبيعي، فإذا ما تحول الغاز إلى بديل فعلي للنفط ربما يكون لذلك آثار كبيرة على أسعار النفط. حالياً، يستخدم الغاز بصفة رئيسية كوقود لإنتاج الطاقة الكهربائية بينما يستخدم النفط كوقود لوسائل النقل، لذا ليس من السهولة استبدال أحدهما بالآخر. أما من حيث محتوى الطاقة، فنجد أن كل مليون وحدة حرارية من الغاز تحتوي على سدس كمية الطاقة التي يحتويها برميل من النفط، ما يعني أن سعر النفط يعادل ست أضعاف سعر الغاز في سوق يتوفر فيه الغاز بسهولة كبديل. حالياً، يبلغ سعر الغاز 4,30 دولار لكل مليون وحدة حرارية فإذا توفر كوقود سائل لوسائل النقل فإن سعر النفط سيبلغ 26 دولاراً للبرميل تقريباً. ولا شك أن منتجي النفط يراقبون باهتمام آخر التطورات في تقنية صناعة المحركات.

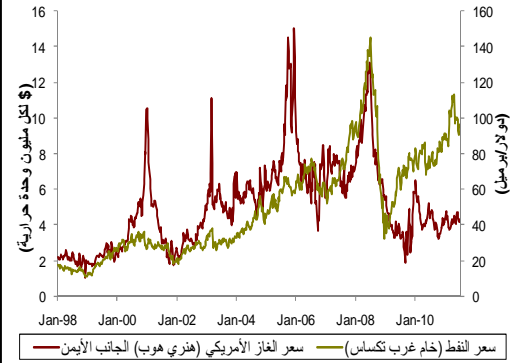
يستخرج الغاز الحجري باستخدام نظام التكسير الهيدرولي (يعرف أيضاً بـ "التفتيت") وتتم العملية من خلال ضخ سوائل بضغط عالي في الصخر الحجري تؤدي إلى تفتيت الصخر ومن ثم تحرير الغاز بداخله. ورغم أن هذه العملية معروفة منذ فترة إلا أن التوسع في استخدامها لم يبدأ إلا مؤخراً بعد أن ثبتت جدواها الاقتصادية نتيجة التطور التقني. وقد ارتفع إنتاج الغاز الحجري في الولايات المتحدة اثنا عشرة ضعفاً مقارنة بمستواه قبل عقد ماضى وأصبح الآن يشكل نحو 25 بالمائة من إجمالي إنتاج الغاز في ذلك البلد. ويبلغ إجمالي الاحتياطيات المؤكدة من الغاز التقليدي والغاز الحجري في الولايات المتحدة حوالي 330 تريليون قدم مكعب حالياً، ما يعادل 59 مليار برميل من النفط، أي ما يقارب ربع الاحتياطيات النفطية المؤكدة للمملكة.

تتركز عمليات الاستخراج في الولايات المتحدة حيث يقدر السعر التعادلي لإنتاج الغاز الحجري بنحو 4,1 إلى 8,2 دولارات لكل مليون وحدة حرارية. وقد أدت زيادة الإنتاج إلى إبقاء أسعار الغاز الطبيعي في هذا النطاق منذ سبتمبر 2008 وجعلتها مستقرة نسبياً رغم الارتفاع الكبير في أسعار النفط. ويوضح الرسم البياني على اليمين أن التغيرات في أسعار الغاز الطبيعي والنفط كانت شديدة الارتباط ببعضها حتى السنوات القليلة الماضية؛ لكن منذ هبوط أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في ديسمبر 2008 ارتفع سعر خام غرب تكساس بنحو 215 بالمائة بينما انخفضت أسعار الغاز الطبيعي بحوالي 20 بالمائة خلال نفس الفترة.

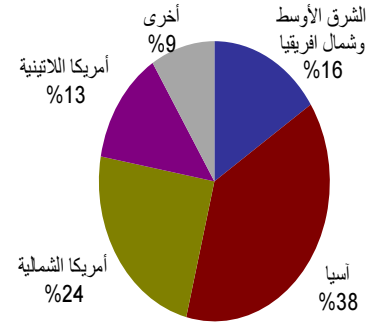
تستأثر أمريكا الشمالية بأكثر نسبة من موارد العالم من هذا النوع من الغاز تبلغ 24 بالمائة، متفوقة قليلاً على الصين (يرجى مراعاة أن "موارد" الغاز الحجري تعني الكثافة أو التركيز الطبيعي للغاز الحجري، أما "احتياطيات" الغاز الحجري فهي ذلك الجزء من الموارد الذي يمكن استخراجه بطريقة اقتصادية). تحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المركز التالي من حيث توفر موارد الغاز الحجري بما يعادل 16 بالمائة، غير أن استغلال هذه الموارد لا يزال ضعيفاً. ورغم التوسع في استخدامات الغاز الحجري إلا أن هناك جدل حول استخدامه نتيجة لمخاطر بيئية. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يؤدي حدوث ارتفاع جديد في إنتاج الغاز غير التقليدي (الغاز الحجري زانداً الغاز المحبوس بين الصخور وغاز الميثان المستخرج من طبقات الفحم الحجري) إلى نشوء طلب عالمي على الغاز بما يفوق الطلب على الفحم الحجري بحلول عام 2025 وبما يقارب حجم الطلب على النفط بحلول عام 2035.

بين عامي 2004 و2010 دخلت طاقة جديدة لإنتاج النفط الخام بلغت 4,25 مليون برميل في اليوم أدت إلى رفع إجمالي الطاقة الإنتاجية الحالية للمملكة من 10 مليون برميل إلى 12,5 مليون برميل في اليوم بعد أخذ نقص الطاقة الإنتاجية في بعض الحقول في الاعتبار. وتوقع هذه الزيادة منفردة الطاقة الإنتاجية الإجمالية لأي دولة أخرى عضو في أوبك. وتبلغ الطاقة الإنتاجية لحقل خريص الذي دخل مرحلة الإنتاج في يونيو 2010

أسعار النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة

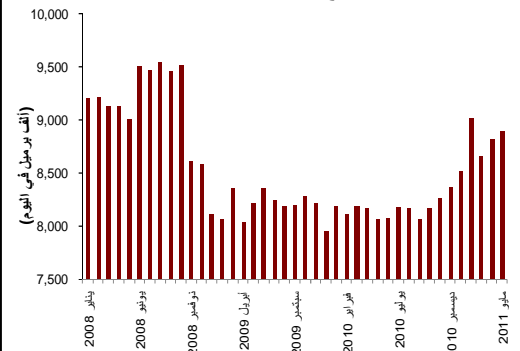


توزيع موارد الغاز الحجري على مستوى العالم



المصدر: وكالة الطاقة الدولية

إنتاج النفط السعودي





نحو 1,2 مليون برميل في اليوم بما يعتبر أكبر زيادة منفردة لإنتاج النفط في تاريخ المملكة وبما يعادل إجمالي الإنتاج الحالي للجزائر. وقد تشكلت معظم الطاقة الإنتاجية الجديدة من الزيت العربي الخفيف الذي يحظى بقبول كبير نتيجة لسهولة تكريره من أجل استخدامات النقل.

الزيادة الأخيرة في طاقة إنتاج النفط في المملكة

الطاقة الإنتاجية (مليون برميل يومياً)	درجة الخام	تاريخ إكمال العمل	الحقل النفطي
0,9	العربي الخفيف	2006	حرض
1,2	العربي الخفيف	2009	خريص
0,5	العربي الخفيف	2010	الخرسانية
0,1	عربي خفيف جداً	2009	النعيم
0,8	عربي خفيف، عربي متوسط	2004	القطيف
0,75	عربي خفيف جداً	2009	شبية

وقد تحملت المملكة في سياق تنفيذ ذلك البرنامج تكاليف مرتفعة في وقت لم تكن فيه حاجة ملحة لذلك، وذلك بسبب التوقيت الذي تزامن مع الركود الاقتصادي العالمي. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط إنتاج الشركة 8,2 مليون برميل في اليوم عام 2010 ما ترك لديها طاقة احتياطية عاطلة تروبو على 4 مليون برميل في اليوم وبما يفوق كثيراً المستوى الذي تراه المملكة مناسباً والذي يتراوح بين 1,5 و 2,5 مليون برميل في اليوم. وحتى لدى تسجيل الإنتاج الفعلي أعلى مستوى له حتى الآن هذا العام في فبراير الماضي عندما تجاوز حجم الإنتاج 9 مليون برميل في اليوم كانت الطاقة الاحتياطية تتخطى المستوى المريح بدرجة كبيرة.

الإضافة الجديدة الوحيدة في الطاقة الإنتاجية لخام النفط في المملكة قيد التنفيذ حالياً هي حقل منيفه الذي تم مؤخراً تعديل التاريخ المستهدف لإكمال العمل فيه، حيث تخطط أرامكو الآن لعمل هذا الحقل بالطاقة الإنتاجية القصوى المقدرة بنحو 0,9 مليون برميل يومياً بحلول عام 2014 (يبدأ الإنتاج بطاقة 0,5 مليون برميل يومياً في عام 2013). وينتج حقل منيفه الخام العربي الثقيل الذي سيتم تكريره في مصافي محلية ويستهدف إنتاجه السوق السعودية بالدرجة الأولى.

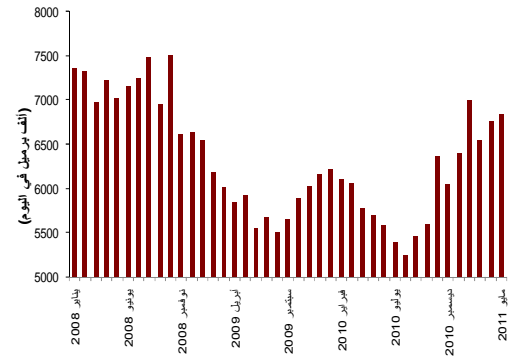
عندما بلغت أسعار النفط ذروتها قريباً من 150 دولاراً للبرميل في منتصف عام 2008 كشفت أرامكو عن تفاصيل توسعة جديدة في إنتاج النفط تهدف إلى رفع الطاقة الإنتاجية الكلية للشركة إلى 15 مليون برميل في اليوم. من بين تلك المشاريع المستهدفة تم تنفيذ مشروع واحد فقط هو حقل السفانية، حيث حولت أرامكو مؤخراً تركيزها ناحية المحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية بدلاً عن توسعتها. وكان الخام العربي الثقيل سيشكل ثلثي الإمدادات النفطية الجديدة إذا نفذت أرامكو مشاريع التوسعة الرامية لرفع الطاقة الإنتاجية إلى 15 مليون برميل في اليوم.

الإضافات الجديدة المحتملة في طاقة إنتاج النفط في المملكة

الطاقة الجديدة (مليون برميل يومياً)	درجة الخام	الحقل النفطي
0,9	عربي ثقيل	الظلوف
0,7	عربي ثقيل	السفانية
0,3	عربي خفيف جداً	بري
0,3	عربي خفيف	خريص
0,25	عربي خفيف جداً	شبية

حازت عمليات التنقيب عن النفط على معظم إنفاق أرامكو على مدى سنوات طويلة، إلا أن التركيز تحول الآن تجاه الغاز ومشاريع إنتاج مشتقات النفط. وتخطط أرامكو الآن لإنفاق 125 مليار دولار في مشاريع التنقيب والإنتاج والتكرير والتسويق خلال السنوات

صادرات النفط السعودي



المصدر: المبادرة المشتركة لبيانات النفط



الخمس القادمة. ورغم أن هذا المبلغ يعتبر ضخماً إلا أنه يقل كثيراً عن متوسط الإنفاق الذي بلغ 40 مليار دولار في السنة خلال النصف الثاني من العقد الماضي. وبناءً على الخطط الحالية لا تتوقع زيادة في الطاقة الإنتاجية الكلية لفترة خمس سنوات على الأقل، ما لم تحدث تغييرات جذرية في أوضاع السوق تتطلب استثمارات عاجلة.

مشاريع الغاز الرئيسية قيد التنفيذ

الحقل	تاريخ الإكمال المتوقع	الطاقة الإنتاجية (مليار قدم مكعب يومياً)
واسط	2013	2,5
كران	2012	1,8
شبيبة (الغاز الطبيعي المسال)	2013	2,5

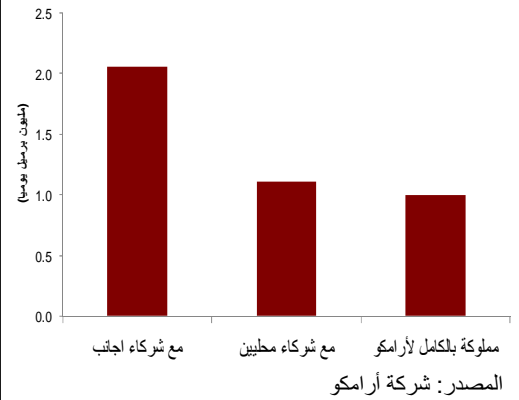
ورغم عدم توفر تفاصيل كاملة حول خطة الإنفاق إلا أن هناك تفاصيل واضحة لبعض المشاريع الرئيسية. فهناك ثلاث مشاريع غاز ضخمة (حقول كران وواسط وشبيبة) ينتظر أن تدخل مرحلة الإنتاج بنهاية عام 2013 ما يرفع إجمالي الإنتاج الجديد إلى 6,7 مليار قدم مكعب في اليوم وهي زيادة تعادل 70 بالمائة من الإنتاج الفعلي لعام 2010 الذي بلغ 9,4 مليار قدم مكعب في اليوم. من هذا الإنتاج هناك نحو 4,3 مليار قدم مكعب يومياً (حقلي كران وواسط) تنتج غاز غير مصاحب، بمعنى أن الحقل لا يحتوي على أي كمية من النفط لذا يمكن استخراج الغاز بغض النظر عن أي تعديلات تجرى على إنتاج النفط (بحيث تأخذ في الاعتبار حصص الإنتاج بمقتضى مقررات أوبك). ويشكل الغاز غير المصاحب أكثر من نصف احتياطي المملكة من الغاز، ويتعين أن تساعد حقول الغاز الجديدة مضافاً إليها حقول أخرى في إبطاء نمو استهلاك النفط في توليد الطاقة الكهربائية.

مشاريع مصافي التكرير الرئيسية قيد التنفيذ

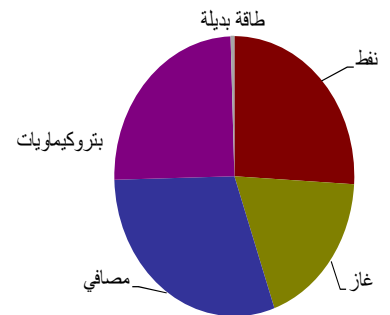
المصفاة	الشريك	تاريخ الإكمال المتوقع	الطاقة الجديدة (ألف برميل/يوم)
محلية			
جيزان	-	2015	400
الجبيل	توتال	2013	400
ينبع	ساينوبك	2013	400
دولية			
بورت آرثر (أمريكا) شل		2011	1325

¹تعزير الطاقة الكلية إلى 600,000 برميل في اليوم

الطاقة التكريرية لشركة أرامكو



توزيع تقديري للإنفاق الاستثماري الحالي لشركة أرامكو



فيما يتعلق بالتوسع في مشاريع المشتقات النفطية، تعمل أرامكو حالياً على تمويل توسعة كبيرة في الطاقة التكريرية سواء في داخل المملكة أو في الخارج، وهناك ثلاث مصافي محلية جديدة تبلغ طاقتها مجتمعة 1,2 مليون برميل في اليوم ينتظر دخولها مرحلة الإنتاج خلال السنوات الثلاث القادمة، فضلاً عن توسعة ضخمة مرتقبة في مصفاة أرامكو في الولايات المتحدة. علاوة على ذلك تسعى أرامكو إلى تعزيز نشاطها في قطاع البتروكيماويات، وأكبر مشاريعها المقترحة في هذا المجال هو المشروع المشترك للتكرير وإنتاج البتروكيماويات مع شركة داو للكيماويات والذي تبلغ تكلفته 17 مليار دولار كما أنها تدرس تنفيذ توسعة مشروع بتروراغ المشترك مع سوميتومو اليابانية.

لذا يتعين الانتباه إلى أن مشاريع التوسعة الرئيسية التي انطلقت العقد الماضي لزيادة الطاقة الإنتاجية للمملكة قد اكتمل معظمها، بيد أن أرامكو لا تزال تواصل الإنفاق الرأسمالي من أجل ضمان ديمومة مشاريع الطاقة تلك ومن أجل التوسع في مجالات أخرى من سلسلة النمو. ورغم أن إنتاج المملكة من النفط سينمو تدريجياً خلال الـ 20 عاماً القادمة إلا أن متطلبات الإنفاق في قطاع النفط ستظل كبيرة وسيكون لها تداعيات على الوضع المالي للمملكة وهو ما سنتعرض له لاحقاً في هذا التقرير.



الأسعار

إذا حافظ إنتاج النفط السعودي على مجرد ارتفاع تدريجي خلال السنوات القادمة كما نرجح، تصبح الأسعار هي العامل الحاسم في تحديد مدى قدرة الإيرادات النفطية على استيفاء احتياجات البلد. وقد صرّح المسؤولون السعوديون عن عدم ارتياحهم لمستويات الأسعار عندما تخطى خام غرب تكساس مستوى 100 دولار للبرميل ولمحو إلى أن السعر المناسب للنفط يتراوح بين 70 إلى 90 دولار للبرميل. لكن بصفة عامة، يتفادى المسؤولون السعوديون الخوض في تحديد سعر مستهدف بعينه ويفضلون التأكيد على أن سياساتهم تقوم على مراقبة معطيات العرض والطلب الأساسية وضمان توفير كميات كافية من الامدادات في الأسواق.

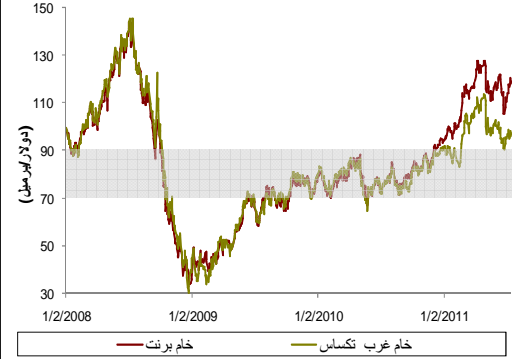
وفي ضوء حرص المملكة على تأمين احتياجاتها المالية وتعظيم حجم الإيرادات من احتياطاتها الضخمة من النفط مع مرور الزمن، نعتقد أن نطاقاً سعرياً يتراوح بين 70 إلى 90 دولاراً للبرميل يعتبر "المستوى الأمثل" بالنسبة للمملكة في الوقت الراهن. وقد ظلت أسعار النفط طيلة العامين الماضيين تقريباً، من صيف عام 2009 حتى أوائل 2011، تتحرك في هذا النطاق مع مستوى ضئيل جداً من التذبذب. إن رغبة المملكة في خفض أسعار النفط إلى هذا النطاق تفسر إصرارها على زيادة إنتاج النفط رغم الإخفاق في التوصل إلى اتفاق خلال اجتماع أوبك الأخير وكذلك دورها في القرار الذي اتخذته أعضاء وكالة الطاقة الدولية بضح جزء من مخزوناتهم النفطية الإستراتيجية في السوق.

ليست للمملكة مصلحة في ارتفاع الأسعار إلى درجة تؤدي إلى إبطاء نمو الاقتصاد العالمي وبالتالي إعاقة نمو الطلب على النفط. ويبين الرسم البياني على الهامش أن جميع حالات الركود التي شهدتها الولايات المتحدة خلال الـ 40 عاماً الماضية كانت مسبوبة بارتفاع كبير في أسعار النفط. وتشير البيانات الأخيرة إلى أن الاقتصاد الأمريكي قد تباطأ مرة أخرى ويأتي ذلك متزامناً مع ارتفاع أسعار النفط والبنزين. لكن المؤكد أن النفط لم يكن أبداً العامل الوحيد المؤثر. وفي الحالة التي نحن بصددنا هناك عوامل عديدة ساهمت في تباطؤ النمو الأمريكي هي التراجع المستمر في أسعار المنازل وارتفاع أسعار المواد الغذائية وازدياد حجم البطالة. وفي الوقت الحالي يبدو أن تخطى أسعار النفط (خام غرب تكساس) مستوى 100 دولار للبرميل يؤثر سلباً على نمو الاقتصاد العالمي وعلى الطلب على النفط. لذا نعتقد أن السقف الأعلى لنطاق "المستوى الأمثل" للأسعار بالنسبة للمملكة هو 90 دولاراً للبرميل، وهو المستوى الذي يتعين أن يؤمن نمواً قوياً مستمراً في الطلب العالمي على النفط.

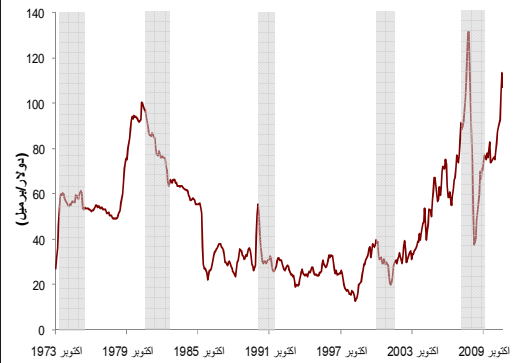
لكن عند الحد الأدنى لنطاق السعر الأمثل وهو 70 دولاراً للبرميل يظهر تأثير عاملين. الأول، يبدو أن انخفاض أسعار النفط إلى ما دون ذلك الحد يعيق مستويات الاستثمار التي تعتبر ضرورية لصناعة النفط العالمية. لذا هناك حاجة لبقاء أسعار النفط فوق مستوى 70 دولاراً للبرميل بصورة مضطربة لكن دون حدوث تذبذب حاد بغرض تشجيع العمل في استغلال احتياطات النفط الصعبة، كاحتياطات الأحواض النفطية في أعماق المحيطات أو الرمل النفطي. ونعتقد أن المملكة ترغب في قيام مثل تلك الاستثمارات على مستوى العالم بهدف المحافظة على قدرة النفط للمنافسة مع موارد الوقود غير النفطية، وكذلك بغية تفادي حدوث تذبذبات دورية حادة في الأسعار نتيجة لتكرار وتعاقب فترات الوفرة والشح في الطاقة الإنتاجية. العامل الثاني، كما يتضح أدناه، هو أن أسعار النفط الحالية التي تتجاوز مستوى 70 دولاراً للبرميل تخدم المتطلبات المالية للمملكة بصورة جيدة.

لقد أصبح خفض احتياجات الإيرادات المالية لدولة منتجة للنفط وفقاً لسعر النفط "التعادلي" أمراً شائعاً. ويبدو أن هذا الأمر هو انعكاس لواقع أن الحاجة لإيرادات نفطية فورية وكافية في ظل الاضطرابات التي يشهدها العالم العربي هذا العام أصبحت أحد أهم العوامل المحركة للسياسات النفطية في الدول المنتجة. وفي ضوء ذلك فإن اهتمامنا في الجزء التالي سينصب نحو القضايا المالية للمملكة بالتركيز على دور النفط في الموارد المالية للحكومة السعودية. كذلك خصصنا فقرات لمناقشة موضوع السعر التعادلي بشيء من التفصيل بسبب أهمية توخي الدقة فيما يتعلق بهذا المفهوم.

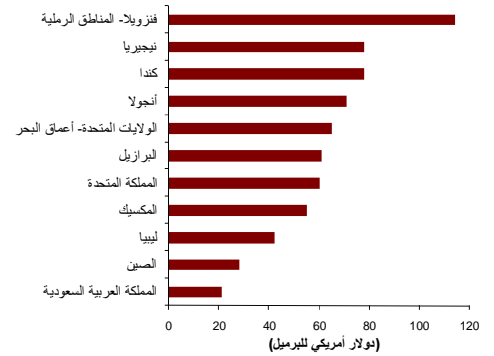
أسعار النفط



أسعار النفط وفترات الركود الأمريكي (المناطق المظلمة تشير لفترات الركود)



تكاليف تطوير مشاريع التنقيب والإنتاج (خام غرب تكساس)



المصدر: جمعية أبحاث الطاقة بجامعة كامبردج



الموارد المالية للحكومة السعودية

وضع مالي قوي

تتمتع المملكة حالياً بوضع مالي متين بفضل الاستغلال الأمثل لفوائض الميزانية التي تحققت خلال السنوات الأخيرة. لقد أدى الارتفاع الحاد في أسعار النفط من متوسط 31,1 دولار للبرميل عام 2003 إلى متوسط 99,7 دولار للبرميل عام 2008 إلى ارتفاع إيرادات النفط من 231 مليار ريال (62 مليار دولار) إلى 983 مليار ريال (262 مليار دولار) خلال نفس الفترة، وقد نتج عن ذلك تحقيق فوائض في الميزانية على مدى ست سنوات متتالية في أعقاب فترة طويلة ظلت خلالها الميزانية تسجل بصفة عامة عجزاً. ورغم تسجيل الميزانية عجزاً عام 2009 بسبب انخفاض أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي لتخفيف آثار الركود العالمي إلا أنها عادت لتحقيق فائضاً العام الماضي. ويشكل النفط نحو 85 إلى 90 بالمائة من إيرادات الميزانية.

لقد استخدمت الفوائض الأخيرة في تسديد معظم الدين المحلي الذي تراكم خلال سنوات عجز الميزانية كما استخدم جزء منها في زيادة الموجودات الأجنبية. وقد ظلت الميزانيات السعودية تسجل عجزاً طيلة السنوات من 1983 إلى 1999 رغم سعي الحكومة الجاد لضغط المصروفات في أعقاب الانخفاض الحاد في أسعار النفط مطلع الثمانينات، وبلغ متوسط العجز بين عامي 1984 و1992 نحو 16 بالمائة من الناتج الإجمالي. وتم تمويل ذلك العجز من خلال إصدار دين محلي (لجأت الحكومة مرة واحدة فقط للاستدانة من الخارج، وكان ذلك عقب حرب الخليج 1990-1991). وقد بلغ الدين المحلي ذروته كنسبة من الناتج الإجمالي عند مستوى 119 بالمائة نهاية عام 1999 بينما بلغ ذروته كرقم مجرد عند مستوى 660 مليار ريال (176 مليار دولار) أواخر عام 2002. ومنذ ذلك الحين شرع الدين المحلي يتناقص سنوياً حتى بلغ 167 مليار ريال (45 مليار دولار)، ما يعادل 10,2 بالمائة من الناتج الإجمالي في نهاية 2010.

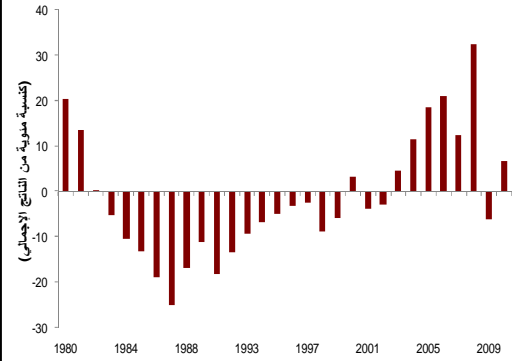
حرمت مستويات العجز الكبيرة الحكومة من تعزيز موجوداتها الأجنبية خلال تلك الفترة، وظل صافي الموجودات الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" يراوح حول مستوى 50 مليار دولار معظم فترة عقد التسعينات حتى نهاية عام 2002 حينما بلغ 42 مليار دولار (22 بالمائة من الناتج المحلي). إلا أن سنوات الفائض التي أعقبتها أتاحت لـ "ساما" رفع احتياطيها من الموجودات الأجنبية إلى 481 مليار دولار (111 بالمائة من الناتج المحلي) بنهاية مايو 2011. وباحتساب الموجودات الخاصة بالهيئات الحكومية المستقلة (خاصة صناديق المعاشات وصناديق التنمية) فقد بلغ إجمالي صافي الموجودات الأجنبية للمملكة في نهاية مايو نحو 562 مليار دولار (129 بالمائة من الناتج الإجمالي).

تعتبر المملكة في وضع مالي يدعو للاعجاب، فبينما يكابد الكثير من دول العالم من أجل خفض ديونه نجد أن المملكة لا تتحمل غير دين صغير جداً عدا أن احتياطياتها الكبيرة توفر لها وسادة مالية ضخمة في حال تراجع الإيرادات. فعلى سبيل المثال، تستطيع المملكة تغطية عجز يعادل 10 بالمائة من الناتج الإجمالي لعام 2010 لفترة عشر سنوات قادمة دون إصدار أي دين بل يتبقى لديها احتياطي رسمي يربو على 110 مليار دولار. وفي الحالات القصوى وبغرض المقارنة، تستطيع المملكة تمويل كامل العجز المتوقع من المدخرات والإيرادات غير النفطية لفترة عامين ونصف حتى وإن لم تحقق أية إيرادات نفطية على الإطلاق خلال تلك الفترة.

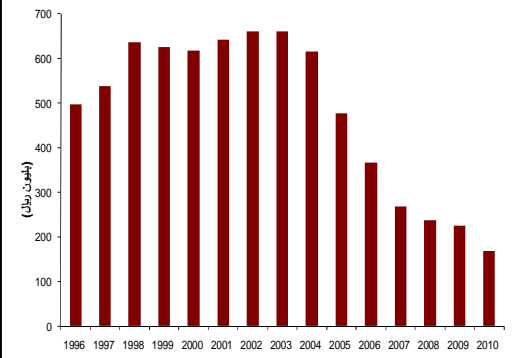
نمو الإنفاق الحكومي المتسارع

يعتبر ارتفاع أسعار النفط السبب الرئيسي في تعزيز المركز المالي للمملكة، لكنه يقف أيضاً وراء الارتفاع الهائل في الإنفاق الحكومي. وتشير التجارب التاريخية إلى أن تخفيف حدة النمو في الإنفاق مثل دوماً تحدياً للحكومة، بغض النظر عن أوضاع سعر النفط. وقد بلغ متوسط النمو السنوي للإنفاق الحكومي بين عامي 2003 و2010 نحو 13 بالمائة. وكانت الحكومة قد حققت فائضاً في الميزانية قدره 36 مليار ريال (10 مليار دولار) عام 2003 عندما بلغ متوسط سعر سلة صادرات الخام السعودي 28 دولاراً للبرميل، بينما سجلت عام 2009 عجزاً بلغ 86 مليار ريال (23 مليار دولار) رغم أن

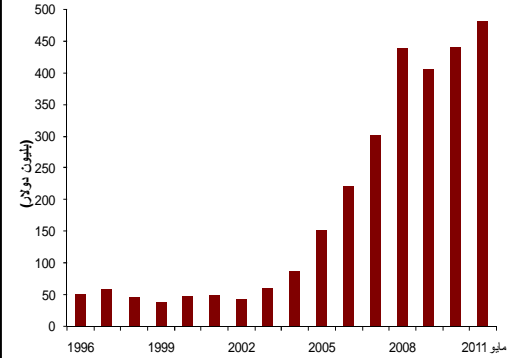
أداء الميزانية



الدين الحكومي



صافي الموجودات الأجنبية لدى ساما





متوسط سعر خام الصادر كان عند مستوى 62 دولاراً للبرميل.

يعود جزء من نمو الإنفاق الحكومي إلى الارتفاع الهائل في الصرف على البنية التحتية، حيث قفز إجمالي الإنفاق على المشاريع الرأسمالية من 33 مليار ريال (9 مليار دولار) عام 2003 إلى 180 مليار ريال (48 مليار دولار) عام 2009 بسبب خطط الإنفاق الحكومي المتتالية التي استهدفت إحداث تطورات كمية ونوعية في البنية التحتية المادية والاجتماعية. هذا الإنفاق الاستثماري مهياً ليظل مرتفعاً حتى عام 2014 على أقل تقدير نتيجة لخطة التنمية الخمسية 2010-2014، ومن المرجح أن يتواصل لعدة سنوات قادمة جراء التزام الحكومة الأخير بإنفاق نحو 250 مليار ريال (67 مليار دولار) لتشييد 500,000 وحدة سكنية جديدة. وتوقع حدوث انخفاض في هذا الشق من الإنفاق الحكومي خلال النصف الثاني من العقد عندما تكون معظم عمليات ترقية البنية التحتية قد اكتملت. أما الإنفاق الجاري فسوف يرتفع بسبب استمرار تكاليف أعمال الصيانة والتشغيل التي تتطلبها المرافق الجديدة.

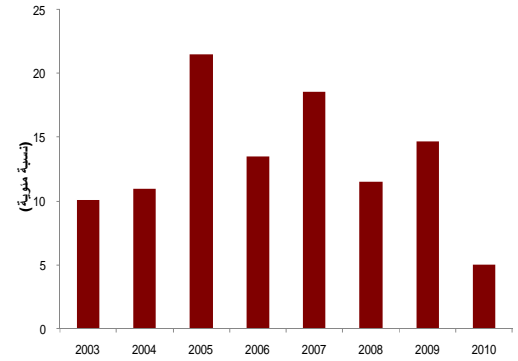
لكن الإنفاق على البنية التحتية يشكل فقط 30 بالمائة من الصرف الإجمالي، وما تبقى هو عبارة عن إنفاق جاري أكبر مكوناته أجور ومرتبات العاملين بالقطاعات الحكومية. وتبين أحدث تفاصيل الإنفاق الصادرة عام 2009 أن الإنفاق الجاري ارتفع منذ عام 2003 بحوالي 193 مليار ريال (51 مليار دولار) بينما ارتفع الإنفاق الاستثماري بنحو 146 مليار ريال (39 مليار ريال). ويشكل الإنفاق الجاري أكبر عقبة أمام إضفاء مرونة على الإنفاق الحكومي، حيث يعتبر خفض فاتورة أجور العاملين بالدولة موضوع شديد الحساسية مقارنة بخفض الإنفاق الاستثماري لأنه يقتضي أحد أو كلا أمرين أحدهما مر وهي تقليل عدد العاملين بالدولة أو خفض أجورهم ومرتباتهم. لكن بالمقابل، يمكن خفض الإنفاق الاستثماري بطريقة سهلة نسبياً من خلال تخلي الحكومة عن تنفيذ مشروع ما.

ارتفعت تكلفة فاتورة مرتبات الحكومة بنسبة 76 بالمائة (91 مليار ريال؛ 24 مليار دولار) بين عامي 2003 و2009، حيث ارتفع عدد موظفي القطاع العام خلال هذه الفترة بنسبة 26 بالمائة كما تم زيادة مرتبات الموظفين عدة مرات بالإضافة إلى منحهم بدل غلاء معيشة عام 2008. وبما أن عدد العاملين ارتفع بوتيرة أسرع من ارتفاع مكوث الخدمات الحكومية في الناتج الإجمالي (الذي ارتفع بنسبة 18 بالمائة بين عامي 2003 و2009)، فمعنى ذلك أن معدل الإنتاجية في الحكومة قد سجل تراجعاً. وقد سجل الإنفاق أسرع معدلات نموه في مجموعة المستلزمات والخدمات الحكومية التي قفزت تكلفتها إلى 117 مليار ريال (31 مليار دولار) مرتفعة بنسبة 181 بالمائة. بالمقابل، حققت المملكة وفورات كبيرة في مدفوعات فوائد الدين الحكومي لأن معظم هذا الدين تم تسديده، وكانت تلك المدفوعات قد شكلت نحو 14 بالمائة من إجمالي الإنفاق الحكومي عام 2000 بينما تراجعت نسبتها عام 2009 إلى 2 بالمائة فقط.

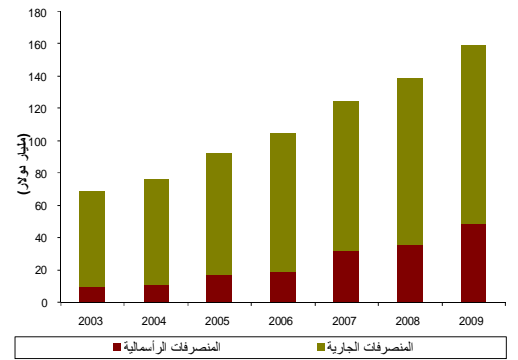
وليس هناك فرصة كبيرة لتحقيق مثل تلك الوفورات في البنود الأخرى للميزانية، حيث يتضح من التفاصيل التالية الاتجاهات التصاعدية القوية في معظم مكونات الإنفاق الحكومي.

- **الأجور:** تشكل أجور موظفي الدولة حالياً أكبر مكونات الإنفاق الجاري، وقد بلغ إجمالي هذه الأجور عام 2009 نحو 210 مليار ريال (56 مليار دولار)، أي 35 بالمائة من إجمالي الإنفاق الحكومي. وسوف يؤدي رفع الحد الأدنى لأجور موظفي الدولة الذي تقرر مؤخراً وكذلك مكافأة راتب الشهرين إلى رفع تكلفة فاتورة المرتبات. ومن المرجح أن يتواصل النمو السريع في توظيف السعوديين في القطاع العام حيث ارتفع المعدل بين عامي 2007 و2009 بنحو 14 بالمائة (وفقاً لأحدث البيانات) مقابل ارتفاع بلغ 9 بالمائة في توظيف الأجانب خلال نفس الفترة.
- **المستلزمات والخدمات:** تأتي مستلزمات المواد ومدفوعات الخدمات كثاني أكبر مكونات الإنفاق الجاري، ولا نرى سبباً قد يؤدي إلى إبطاء وتيرة النمو في هذه الفئة حتى النصف الثاني من العقد عندما تتراجع الحاجة إلى المواد الخام والخدمات المرتبطة بمشاريع التشييد.
- **الدعم الحكومي:** يشكل الضمان الاجتماعي ما يربو قليلاً على نصف فاتورة الدعم، بينما يمثل دعم القمح والشعير وعلف الدواجن معظم التكلفة المتبقية. وستظل تكلفة

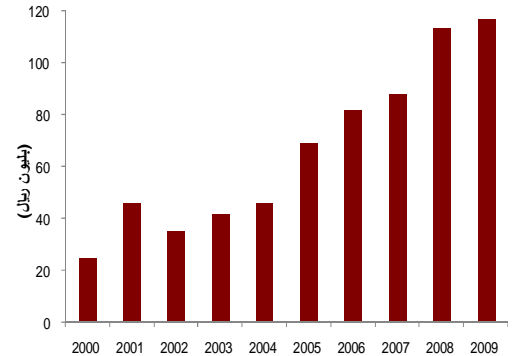
نمو الإنفاق الحكومي



توزيع الإنفاق الحكومي



الإنفاق على المستلزمات والخدمات





هذه الفئات من الدعم في مسار صاعد بسبب زيادة الاستهلاك المحلي، لكن بالإمكان تحقيق وفورات في منصرفات هذا البند في حالة تبني برامج دعم أدق توجيهاً.

- **مدفوعات فوائد الدين:** لا نرى أي احتمال لحدوث زيادة كبيرة في الدين الحكومي خلال العقد القادم لذا نتوقع أن تأتي مدفوعات فوائد الدين الحكومي منخفضة.
- **مصاريف التشغيل والصيانة:** يتعين أن ترتفع بشدة خاصة تلك المتعلقة بتشغيل وصيانة المرافق الحكومية حيث تم الفراغ من تنفيذ كثير من المشاريع.
- **أخرى:** يشمل هذا البند المساعدات الأجنبية والتحويلات، ونفترض أن المبالغ التي خصصت مؤخراً للباحثين عن العمل ستصنف كتحويل. وليس من الواضح بعد كم ستكلف إعانة الباحثين عن العمل، فحسب مصلحة الإحصاءات العامة بلغ عدد العاطلين عام 2009 نحو 463,000 سعودياً بينما تقدر وزارة العمل عدد السعوديين الباحثين عن العمل في حدود 112,000 شخص. وينص المرسوم الملكي بشأنها على أن هذه الإعانة قد تذهب للباحثين عن العمل (أي المسجلين لدى وزارة العمل)، إلا أن الفرق بين الباحث عن الوظيفة والعاطل عن العمل غير واضح. على أية حال، تقدر التكلفة الأولية لإعانة الباحثين عن العمل في حدود مليار ريال سعودي في الشهر، ورغم أن مداها الزمني المقرر هو 12 شهراً إلا أننا نعتقد أن وقفها سيكون صعباً عقب انقضاء تلك الفترة.

توزيع الإنفاق الجاري (مليار ريال)

2009	2006	2003	2000	
210	162	119	115	الأجور
117	82	42	24	المستلزمات والخدمات
22	6	7	9	الدعم
14	28	28	32	مدفوعات فوائد الدين
48	35	29	27	التشغيل والصيانة
7	16	4	1	أخرى
417	328	228	208	الإجمالي

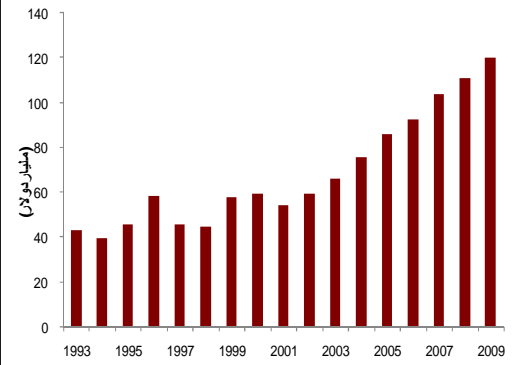
الطريقة الأخرى لتصنيف بيانات الإنفاق الحكومي هي حسب القطاعات الوظيفية، حيث تصنف هذه الطريقة الإنفاق حسب استخداماته النهائية المتعددة، كتنمية الموارد البشرية والدفاع والأمن وتطوير البنية التحتية (الجدول أدناه يتضمن التفصيل الكامل). ورغم أن هذه البيانات هي الأحدث، لكنها تغطي فقط المخصصات حسيماً وردت في الميزانية ولا تشير إلى الإنفاق الفعلي كما أن تركيبة بعض المكونات غير واضحة ولا تتفق مع المعايير الدولية.

وتشير البيانات إلى حدوث تغير طفيف بمرور الزمن في الإنفاق الحكومي حسب التصنيف الوظيفي. فمنذ عام 2002، أي قبيل بدء الارتفاع في أسعار النفط وبعد الزيادات الكبيرة في الإنفاق على الدفاع والأمن جراء الحرب في العراق وحتى عام 2011 لم يتغير الإنفاق بأكثر من ثلاث نقاط مئوية إلا في مجال واحد فقط هو تنمية الموارد البشرية.

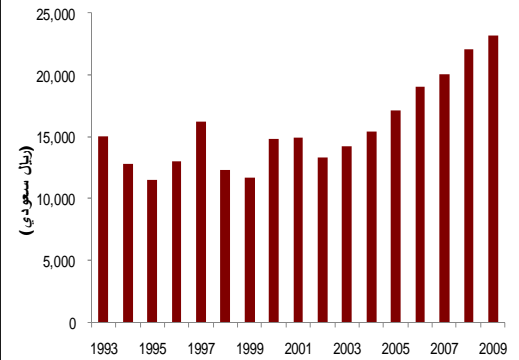
ويبرهن هذا الثبات على محدودية مرونة الحكومة في تغيير تركيبة الإنفاق. وقد كشفت البيانات عن سمة واضحة واحدة هي أن الإنفاق على الدفاع والأمن ظل يشكل باستمرار نسبة تتراوح بين 30 إلى 35 بالمائة من إجمالي الإنفاق، حيث لم تتراجع عن هذا المستوى منذ عام 1983 ولم تتجاوزه إلا خلال فترة قصيرة بين عامي 1997 و 2001. يعتبر هذا البند هو أكبر بنود الإنفاق ونستبعد أن تنخفض نسبته إلى أقل من 30 بالمائة، خاصة وأن السنوات الأخيرة شهدت توقيع سلسلة من العقود الدفاعية الكبيرة طويلة الأمد.

ظلت الحكومة تعطي أولوية للإنفاق على تنمية الموارد البشرية والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية والاجتماعية وتطوير البنية التحتية والتي تشكل مجتمعة نحو 42 بالمائة من الإنفاق. ورغم أن الصرف على هذه المجالات مهيباً للازدياد على المدى القصير، إلا

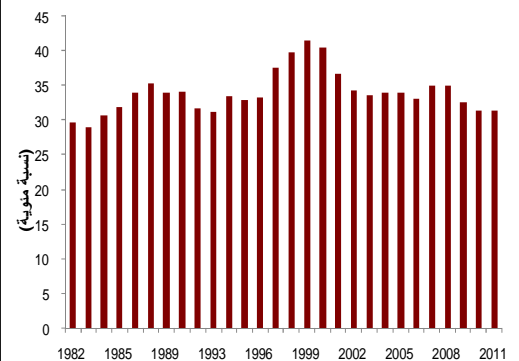
إجمالي الإنفاق الجاري



نصيب الفرد من الإنفاق الجاري



الإنفاق على الدفاع والقطاعات الأمنية حسب الميزانية (نسبة من الإجمالي)





أن التحول النهائي من الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الجاري نتيجة لاكتمال المرافق الجديدة سيؤدي إلى تراجع تدريجي في هذا البند في أواخر العقد الجاري.

سعر النفط التعادلي

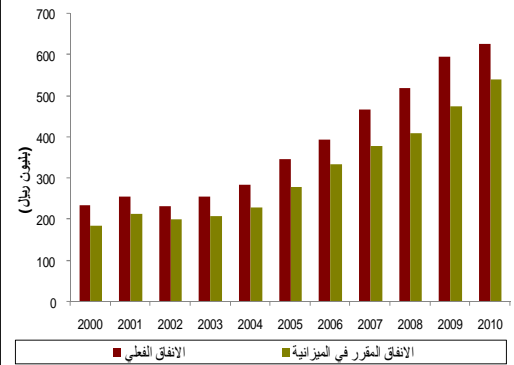
سعر النفط التعادلي هو السعر الذي تتساوى عنده إيرادات الدولة الفعلية مع منصرفاتها. ويختلف السعر التعادلي عن السعر الذي تبنى على أساسه تقديرات الميزانية حيث عادة ما تتضمن الميزانية إما فائضاً أو عجزاً مقررأ، لذا فهو يختلف أيضاً عن السعر المطلوب لاستيفاء الإيرادات الواردة في خطاب الميزانية. وعادة ما يكون السعر التعادلي أعلى من الأسعار الأخرى، لأن الإنفاق الفعلي يميل دوماً للارتفاع بدرجة أكبر مما هو مقرر في الميزانية، وقد تجاوز الإنفاق الفعلي ما هو مقرر في الميزانية بنسبة 22 بالمائة في المتوسط خلال العقد الماضي.

وكمثال على الأساليب الثلاث أعلاه حسب تقديرنا فقد تطلب تحقيق الإيرادات المستهدفة في ميزانية عام 2010 التي توقعت عجزاً بنحو 70 مليار ريال (19 مليار دولار) أن يأتي سعر النفط عند مستوى 49 دولاراً للبرميل (خام غرب تكساس). إلا أن معادلة الميزانية تطلبت سعراً للنفط عند مستوى 56 دولاراً للبرميل. وبما أن الإنفاق الفعلي كان قد تجاوز الإنفاق المقرر في الميزانية بنحو 16 بالمائة، فإن سعر النفط المطلوب كي تتمكن الإيرادات الفعلية من تغطية الإنفاق الفعلي (أي السعر التعادلي) هو 72 دولاراً للبرميل. وأياً كان الأسلوب المستخدم، فمن الواضح أن الارتفاع في الإنفاق خلال السنوات الماضية قد دفع بسعر النفط التعادلي إلى أعلى.

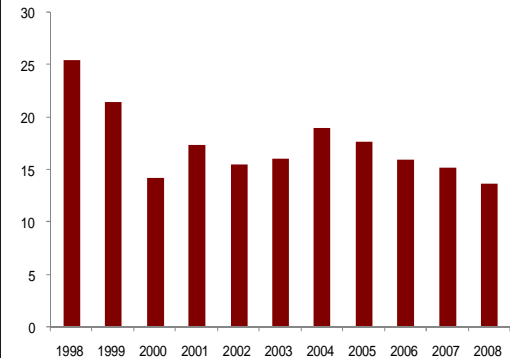
وحتى إذا اعتمدنا طريقة السعر التعادلي وحدها وتغاضينا عن الطرق الأخرى، نجد أن هناك تبايناً كبيراً بين تقديرات المحللين حول السعر التعادلي الحالي، ويعزى هذا التباين إلى أن حساب السعر التعادلي يبنى على افتراضات بشأن العوامل التالية:

- **حجم صادرات النفط:** يجب أن تأخذ عملية حساب إيرادات النفط في اعتبارها حجم إنتاج النفط وليس السعر فقط، لذا لا بد من أخذ عاملين في الحسبان هما الإنتاج الكلي للنفط والاستهلاك المحلي.
- **الأسعار المحلية:** يباع النفط ومشتقاته لمجموعة واسعة من المستخدمين محلياً وبأسعار متباينة، لذا فإن أي تغيير في هذه الأسعار ينعكس على الإيرادات.
- **إنفاق شركة أرامكو:** تذهب جميع إيرادات مبيعات النفط إلى شركة أرامكو التي تعتمد على تغطية جميع منصرفاتها أولاً، وفقاً لاتفاق مسبق أقره أصحاب الشركة وهم الحكومة السعودية، قبل تحويل الرصيد إلى ميزانية الحكومة. ويتم التعامل مع الأرصدة التي يتم تحويلها بمثابة إيرادات الحكومة التي تستخدمها لأغراض الميزانية. ويتفاوت إنفاق أرامكو من عام إلى آخر حسب مستويات الإنفاق الرأسمالي على المشاريع التي تعمل على تنفيذها. وبما أن شركة أرامكو لا تعلن عن ميزانيتها، فإنه ما من سبيل لمعرفة حجم إنفاقها إلا بالتخمين.
- **الإيرادات غير النفطية:** تشكل الإيرادات غير النفطية نحو 12 بالمائة من إجمالي إيرادات الدولة، لكن هذه الإيرادات عرضة للتذبذب، كما حدث عام 2008 عندما قفزت بنسبة 46 بالمائة (37 مليار ريال؛ 10 مليار دولار) بسبب إيرادات نتجت عن رسوم الترخيص لشركات الاتصالات.
- **الإنفاق خارج الميزانية:** لا تتضمن بيانات الميزانية المعلنة جميع أوجه الإنفاق، لذا يتعين تقدير الإنفاق خارج بنود الميزانية وأخذها في الاعتبار في سياق عملية حساب السعر التعادلي.
- **صادرات المنتجات المكررة:** يتم تصدير جزء من النفط المخصص للإستهلاك المحلي في هيئة منتجات مكررة لاحقاً، ويتم احتساب العائد منها كإيرادات نفطية في حسابات الميزانية. وقد أدى ارتفاع الاستهلاك المحلي إلى تراجع مضطرب في صادرات المنتجات المكررة كنسبة مئوية من إيرادات صادرات النفط؛ انخفضت من

الإنفاق الحكومي الفعلي والمقرر في الميزانية



المنتجات المكررة كنسبة من صادرات النفط





25 بالمائة عام 1998 إلى 14 بالمائة عام 2008. وقد بلغ متوسط عائد هذه الصادرات من إجمالي إيرادات النفط حوالي 17 بالمائة خلال العقد الماضي حتى عام 2008 (أحدث بيانات متوفرة). ومن أجل تحويل صافي إيرادات صادرات المنتجات المكررة إلى الميزانية، يتعين تسوية التدفقات التي تذهب إلى شركاء أرامكو الأجانب في المصافي المحلية المشتركة مع التدفقات التي تلقاها أرامكو من نصيبها في المصافي المشتركة خارج المملكة.

يتعين دمج سؤولين آخرين في المعادلة قبل تحديد سعر النفط التعادلي كالتالي:

- ما هو تأثير المؤسسات الحكومية غير المدرجة ضمن ميزانية الحكومة المركزية؟ عادة ما يرتبط السعر التعادلي بميزانية الحكومة المركزية التي لا تتضمن الموارد المالية لصناديق المعاشات وصندوق الاستثمارات العامة، وعادة ما تسجل ميزانيات هذه المؤسسات الحكومية فوائض تتراوح بين 2-3 بالمائة من الناتج الإجمالي.

- ما هو سعر النفط الذي يعكس بدقة الإيرادات النفطية السعودية؟ هناك عدة أسعار للنفط وقد تفاوتت تلك الأسعار بدرجة كبيرة، فعلى سبيل المثال تستخدم الحكومة السعودية 17 سعراً مختلفاً فيما يتعلق بصادراتها النفطية حسب نوعية الخام والموقع الجغرافي للمستهلك. ويتم إخطار السوق بالتعديلات التي تجري على هذه الأسعار شهرياً. وقد استخدمنا، في سياق تقريرنا، متوسط سعر صادر الخام السعودي بمثابة السعر التعادلي. ويراوح متوسط سعر صادر الخام السعودي حالياً في منطقة وسط بين أسعار خامات برنت وغرب تكساس.

وبأخذ تلك العوامل كافة في الاعتبار، يظهر الرسم البياني على الهامش تقديراتنا لمستوى السعر التعادلي الذي يحقق نقطة التعادل بين الإيرادات الفعلية للحكومة المركزية والإنفاق الفعلي لها وكذلك السعر المطلوب لمعادلة ميزانية الحكومة خلال السنوات الماضية مقابل سعر النفط الفعلي في كل من تلك السنوات. ويوضح الرسم البياني أحد الجوانب الهامة في تخطيط الميزانية السعودية وهو الحرص على وضع تقديرات الميزانية بناءً على أسعار متحفظة للنفط على الدوام.

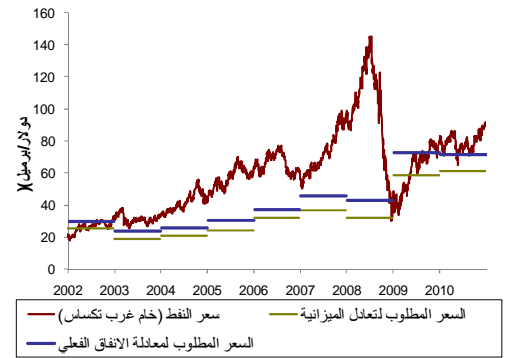
أما بالنسبة لمعظم مكونات الإنفاق الحكومي الأخرى- النقل والاتصالات والإعانات والخدمات البلدية- فإننا نتوقع أن يتواصل نمو الإنفاق؛ ذلك أن ارتفاع عدد الوحدات السكنية سيؤدي إلى زيادة الضغط على الخدمات البلدية. القطاع الوحيد الذي سيشهد تراجعاً نسبياً ملحوظاً في نفقاته هو الإدارة العامة، حيث هبطت المصروفات على هذا المجال من 19 بالمائة من إجمالي الإنفاق إلى 16 بالمائة منذ عام 2002 رغم أنها لا تزال تعادل نمو سنوي قدره 11 بالمائة في المتوسط. ومن شأن التوسع في استخدامات الحكومة الإلكترونية باستخدام شبكة الانترنت أن يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء وتحقيق بعض الوفورات، إلا أن معظم تكاليف الإدارة العامة تتكون في الغالب من الأجور وهو بند لا تتوفر فيه مساحة كبيرة للخفض.

توزيع الإنفاق الحكومي حسب مقررات الميزانية (نسبة مئوية من الإجمالي)

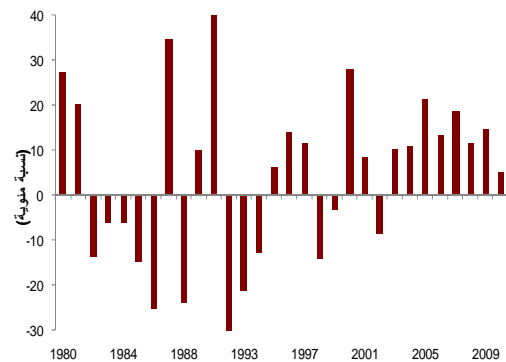
2011	2009	2007	2005	2003	2001	
26	26	25	25	24	25	تنمية الموارد البشرية
3	3	3	3	3	3	النقل والاتصالات
6	5	4	4	3	3	تنمية الموارد الاقتصادية
9	9	8	8	8	8	الصحة والتنمية الاجتماعية
2	2	1	1	1	1	تطوير البنية التحتية
4	3	4	3	3	3	الخدمات البلدية
31	33	35	34	34	37	الدفاع والأمن
16	17	16	18	21	17	الإدارة العامة
0	0	0	0	0	0	مؤسسات الإقراض الحكومية
4	4	3	3	3	3	الدعم

سعر النفط التعادلي

(خام الصادر السعودي ما لم يرد خلاف ذلك)



نمو الإنفاق الحكومي



ملحوظة: يتم دمج ميزانية عامي 1990 و 1991، ما أدى إلى تشويش الأرقام الخاصة بهذين العامين إضافة إلى عام 1992.



وفي ضوء ما تقدم، نتوقع أن يبلغ متوسط نمو الإنفاق الحكومي نحو 7 بالمائة للعام لفترة الـ 20 عاماً القادمة. ورغم أن هذه النسبة تساوي فقط نصف معدل نمو الإنفاق خلال العقد الماضي، لكنها تأتي متسقة مع نمو الإنفاق خلال الـ 20 عاماً الماضية التي تتضمن دورة كاملة شهدت فترات من الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط وتعكس ما سنراه على الأرجح خلال الـ 20 عاماً القادمة. وقد اخذنا ذلك في الاعتبار في تقديرنا أدناه الخاصة بتحديد سعر النفط التعادلي للمملكة حتى عام 2030.

انخفاض الإيرادات غير النفطية

النمو المستقبلي للإيرادات غير النفطية يعتبر عنصراً هاماً آخر في حساب احتياجات المملكة من الإيرادات النفطية خلال السنوات القادمة. يتعين أن يستمر نمو الإيرادات غير النفطية خلال العقد القادمين، لكن لا نتوقع أن يأتي ذلك بمعدل يرفع بدرجة كبيرة من مساهمتها في الإيرادات الكلية ما لم يتم إجراء تعديلات في سياسة الدولة، خاصة فيما يتعلق بالضرائب. وكانت الإيرادات غير النفطية قد ساهمت بنحو 15 بالمائة من إجمالي الإيرادات عام 2009. وتأتي الإيرادات غير النفطية حالياً من المصادر التالية:

الإيرادات غير النفطية (مليار ريال سعودي)

2009	2006	2003	2000	
11	15	5	6	الدخل الاستثماري
8	12	2	2	ضريبة الدخل
30	27	26	21	الرسوم والأتعاب
13	11	8	10	الجمارك
14	10	6	6	أخرى
75	74	47	44	الإجمالي

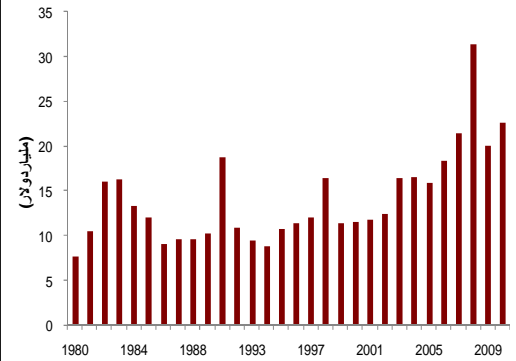
- **الرسوم والأتعاب:** حالياً تمثل الرسوم والأتعاب المفروضة على الخدمات الحكومية كالاتصالات وخدمات البريد والماء وضرائب هبوط الطائرات ورخص الاتصالات وخدمات الأفراد مثل الجوازات وتصاريح الإقامة للعمال الأجانب المصدر الرئيسي للإيرادات غير النفطية. وقد شكلت هذه الرسوم والأتعاب نحو 40 بالمائة من إجمالي الإيرادات غير النفطية عام 2009، وفي مقدور الحكومة زيادة الأموال الواردة من هذه المصادر من خلال رفع قيمة الرسوم التي تفرضها على هذه الخدمات.

- **الدخل الاستثماري:** يحتل الدخل من استثمارات الدولة المرتبة الثالثة في ترتيب مصادر الإيرادات الحكومية مشكلاً نحو 16 بالمائة من إجمالي الإيرادات عام 2009. تنتهج الحكومة سياسة استثمارية متحفظة، ورغم أنها قد تستثمر في أصول ذات مخاطر مرتفعة وعوائد أعلى على الهامش إلا أننا نتوقع أن يتواصل استثمار الجزء الأكبر من محافظتها التي يشرف عليها البنك المركزي في الدين الحكومي الأمريكي. نتيجة لذلك ستظل أسعار الفائدة الأمريكية تلعب دوراً هاماً في تحديد قيمة الدخل الاستثماري، لذا فإن من شأن ارتفاع أسعار الفائدة خلال السنوات القليلة القادمة أن يعزز الدخل الاستثماري شريطة عدم وجود سحب كبيرة من الموجودات. وعموماً، فإن أي انخفاض في الموجودات الأجنبية سيؤثر بشدة على الإيرادات من هذا المصدر.

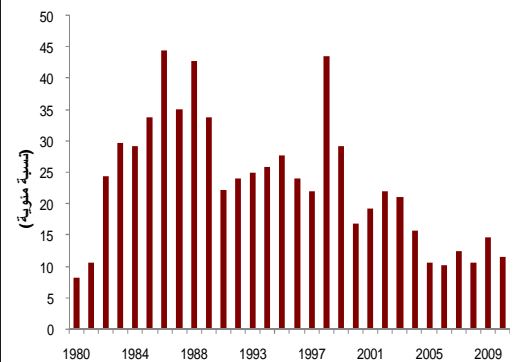
- **الضرائب:** شكّلت ضريبة الدخل على الشركات الأجنبية العاملة في المملكة بالإضافة إلى الزكاة (حوالي 2,5 بالمائة من القيمة الإجمالية لموجودات الشركة) نحو 10 بالمائة من إجمالي الإيرادات غير النفطية في عام 2009. ويتعين أن يستمر نمو هذا المصدر مع زيادة عدد الشركات الأجنبية العاملة في المملكة وكذلك عدد الشركات المحلية. تشكل الضرائب على الدخل والاستهلاك المصدر الرئيسي للإيرادات لمعظم الحكومات في العالم، ومن شأن تطبيقها في المملكة أن ينعكس بصورة كبيرة على الإيرادات غير النفطية.

- **الرسوم الجمركية:** من المتوقع أن ترتفع إيرادات الرسوم الجمركية تبعاً للنمو في التجارة نتيجة لانتعاش الاقتصاد.

الإيرادات غير النفطية



الإيرادات غير النفطية (كنسبة من إجمالي الإيرادات)





- أخرى: تشمل هذه الفئة مبيعات الحكومة من الأراضي والغرامات والإيجارات التي تدفع نظير استخدام الأراضي الحكومية وغيرها من الإيرادات غير النفطية. ويمكن أن تصبح مبيعات الحكومة من الأراضي مصدراً جيداً للإيرادات غير النفطية، لكن طبيعة هذه المعاملات التي تجرى لمرة واحدة تقتضي ترتيب وتسلسل أية مبيعات من هذه الأصول بدقة.

ويبدو بالنظر إلى تركيبة الإيرادات غير النفطية أن إمكانية تعزيزها بصورة كبيرة بعيدة المنال ما لم يتم اللجوء إلى إجراء تغييرات صعبة في السياسات خصوصاً فيما يتعلق بالضرائب. لذا سيستمر الاعتماد على إيرادات النفط لتوفير حوالي 85 بالمائة من إجمالي إيرادات الدولة لسنوات عديدة.

استهلاك الطاقة المحلي

نمو استهلاك الطاقة المحلي

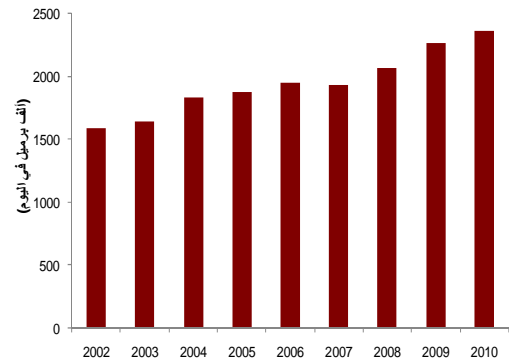
هناك ثلاث اتجاهات تشكل مع بعضها البعض تحدياً كبيراً للمملكة بسبب اعتمادها المتواصل على إيرادات النفط. وقد استعرضنا اثنان فيما تقدم هما ميل إنتاج النفط في المملكة للارتفاع بصورة متدرجة جداً وتسارع وتيرة الإنفاق الحكومي وتزايد اعتماده على إيرادات النفط. ثالث هذه الاتجاهات هو تواصل الارتفاع الحاد في الاستهلاك المحلي للطاقة وخاصة النفط الرخيص ما يؤدي إلى انخفاض كبير في كمية النفط المتاحة للتصدير. وترسم هذه الاتجاهات مجتمعة ملامح صورة تكسوها تحديات مستقبلية كبيرة تواجه المملكة.

استهلاك النفط في المملكة أخذ في الارتفاع ويوتيرة متسارعة، حيث قفز الاستهلاك المحلي وفقاً لبيانات قدمتها الحكومة إلى المبادرة المشتركة لبيانات النفط إلى 2,4 مليون برميل في اليوم في المتوسط في عام 2010 مقارنة بمتوسط 1,9 مليون برميل في اليوم عام 2007 ومتوسط 1,6 مليون برميل في اليوم عام 2003، بحيث بلغ متوسط النمو السنوي منذ عام 2003 نحو 5,2 بالمائة. كذلك، جاء الاستهلاك المحلي خلال الربع الأول لعام 2011 أعلى بنسبة 2,9 بالمائة مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، رغم أنها تدنت خلال الشهرين التاليين. ويبلغ الاستهلاك يبلغ ذروته خلال فصل الصيف بسبب الاستخدام المكثف للكهرباء في تشغيل أنظمة التكييف، ففي عام 2010 بلغ الاستهلاك الذي سجل ذروته في أغسطس نحو 2,9 مليون برميل في اليوم بينما انخفض إلى 1,9 مليون برميل وهي أدنى نقطة له في نوفمبر نتيجة لانخفاض درجة الحرارة وإغلاق المكاتب والمحلات بعض أيام الشهر بمناسبة عطلة الحج وعيد الأضحى.

بلغ إجمالي الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية (والتي تشمل المنتجات المكررة والغاز الطبيعي وكذلك النفط الخام)، حسب بيانات وزارة البترول والثروة المعدنية، ما يعادل 3,2 مليون برميل نفط في اليوم عام 2009، ويوق هذا الاستهلاك مستواه عام 1999 بنحو 69 بالمائة كما يتجاوز مستوى عام 1989 بنسبة 179 بالمائة. وقد ازدادت وتيرة نمو الاستهلاك المحلي خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفع المتوسط السنوي للاستهلاك من 4,8 بالمائة للفترة بين عامي 2000 و2004 إلى 5,9 بالمائة للفترة بين عامي 2005 و2009. فإذا استمر معدل النمو على هذا المنوال فإن الاستهلاك المحلي للنفط والغاز سيبلغ ما يعادل 5,9 مليون برميل نفط في اليوم بحلول عام 2020 ثم ما يعادل 10,6 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2030.

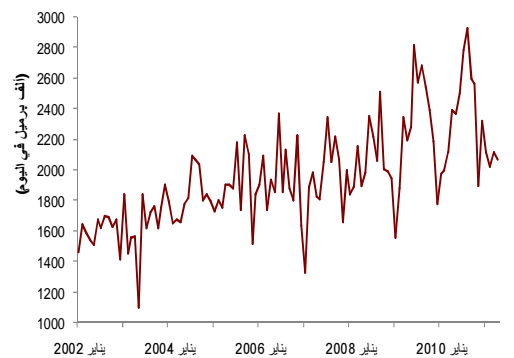
حسب البيانات المتوفرة يندرج استهلاك النفط والغاز تحت فئتين هما الاستهلاك في صناعة النفط والاستهلاك في بقية الاقتصاد. وقد شكل الاستهلاك في صناعة النفط عام 2009 ما يعادل 10 بالمائة من إجمالي الإنتاج وهو استهلاك مرتبط بعمليات إنتاج النفط ومهياً للنمو على نحو أسرع؛ حيث قفز بواقع 14 بالمائة بين عامي 1999 و2009. أما الاستهلاك في بقية الاقتصاد (قطاعات السكن والتجارة والصناعة والنقل وتوليد الكهرباء) فقد استحوذ على معظم النمو، وارتفع هذا الاستهلاك بنسبة 77 بالمائة بين عامي 1999 و2009 عندما بلغ ما يعادل نحو 2,8 مليون برميل من النفط في اليوم. وشكل الغاز الطبيعي نحو 40 بالمائة من إجمالي الاستهلاك كان نصيب الغاز المسال الذي يستخدم للطبخ المنزلي فقط 1 بالمائة منها وذهبت البقية إلى منتجات مكررة أخرى.

الاستهلاك المحلي للنفط (بيانات سنوية)



المصدر: المبادرة المشتركة لبيانات النفط

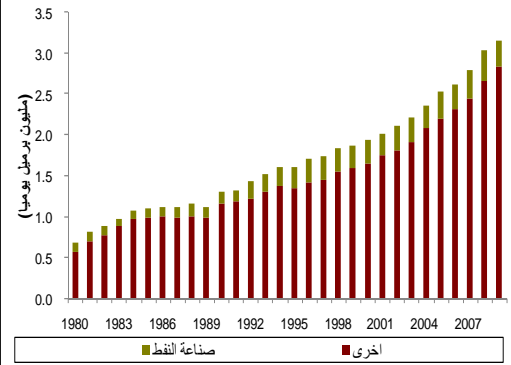
الاستهلاك المحلي للنفط (بيانات شهرية)



المصدر: المبادرة المشتركة لبيانات النفط



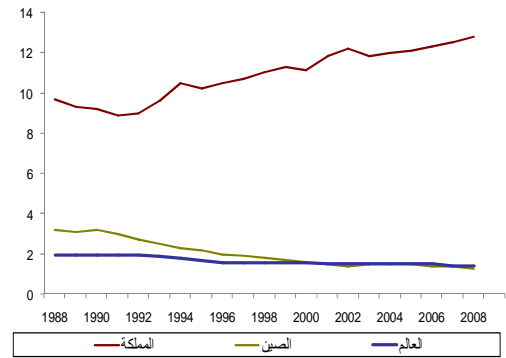
الاستهلاك المحلي للمنتجات البترولية



المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية

كفاءة استخدام الطاقة

(برميل/يوم كي تدر 1,000 دولار من الناتج المحلي)



فاقم الشح في الغاز من أثر النمو المتسارع في استهلاك النفط والطلب عليه محلياً. وكانت أربعة مشاريع مشتركة بين أرامكو وشركات نفط أجنبية قد شرعت في التنقيب عن الغاز في منطقة الربع الخالي منذ عام 2004 (تبلغ مساحة المنطقة المرخص لهم التنقيب فيها نحو 332,000 كيلومتر مربع)، إلا أن الكميات المكتشفة لم تأتي كبيرة بالقدر الكافي عدا أن تكلفتها تعتبر مرتفعة نسبياً. نتيجة لذلك تحولت بعض المشاريع التي كانت معدة لاستخدام الغاز إلى استخدام النفط الخام كلقيم بديل. علاوة على ذلك، أصبح النفط يستخدم بصورة متزايدة في توليد الكهرباء (تقدر وكالة الطاقة الدولية أن كمية النفط الخام التي سيتم استخدامها في توليد الطاقة الكهربائية هذا العام 2011 ستبلغ في المتوسط حوالي 582,000 برميل في اليوم مرتفعة من مستوى 170,000 برميل في اليوم عام 2006) وأيضاً في تشغيل محطات تحلية المياه التي تستهلك كميات ضخمة من الطاقة.

من الطبيعي أن يرتفع استهلاك دولة ما من الطاقة مع زيادة نموها الاقتصادي، إلا أن المملكة تختلف مع هذا النموذج في أنها أصبحت أقل كفاءة من حيث استخدامات الطاقة. ويقارن الرسم البياني على الهامش بين استخدام الطاقة وحجم الاقتصاد، فعلى مستوى العالم نجد أن الاقتصاد قد نما بوتيرة أسرع من استهلاك الطاقة كدليل على أن العالم أصبح أكثر كفاءة في استخدام الطاقة، حيث يكلف إنتاج 1,000 دولار من الناتج المحلي ما يعادل 1,3 برميل من النفط يومياً عام 2009 مقابل 1,95 برميل كان يكلفها عام 1988. وقد سجلت الصين أفضل مستوى في كفاءة استخدام الطاقة عالمياً رغم أن استهلاكها للطاقة سجل أسرع معدل نمو في العالم خلال تلك الفترة، حيث انخفضت تكلفة إنتاج 1,000 دولار من الناتج المحلي عام 2009 إلى ما يعادل 1,2 برميل من النفط يومياً مقابل 3,2 برميل في عام 1988.

بالمقابل، نلاحظ أن كفاءة استخدام الطاقة في المملكة تخفضت كثيراً عن المستوى العالمي وظلت تسجل تراجعاً مضطرباً، ففي عام 2009 كلف إنتاج 1,000 دولار من الناتج المحلي ما يعادل 13,6 برميل نفط يومياً، أي أكثر من المتوسط العالمي بعشر مرات ويروبو على معدل عام 1988 بنسبة 40 بالمائة. وقد تفاقم التدهور في كفاءة استخدام الطاقة في السنوات الأخيرة حيث ارتفع الطلب على النفط في المملكة خلال الفترة بين عامي 2007 و2010 بأكثر من 22 بالمائة أي ما يعادل ضعف مستوى النمو في القطاع الخاص غير النفطي. وقد نما استهلاك النفط في المملكة خلال تلك الفترة بمعدل أسرع قليلاً من معدل نمو استهلاكه في الصين، بينما توسع الاقتصاد الصيني بنحو ثلاث مرات أسرع من وتيرة نمو الاقتصاد غير النفطي في المملكة.

فإذا وضعنا الغاز الطبيعي جانبا ونظرنا إلى النمو المحلي لاستهلاك النفط وحده مع افتراض استمرار الاستهلاك بمتوسط معدل نموه للسنوات الثماني السابقة، فإن استهلاك المملكة سيبلغ 3,9 مليون برميل من النفط في اليوم بحلول عام 2020 ثم يرتفع إلى 6,5 مليون برميل بحلول عام 2030. وإذا افترضنا استمرار قطاعي النقل والصناعة وهدهما في النمو عند هذا المعدل، مع بقاء مستوى النفط المستخدم في توليد الكهرباء ثابتاً، فإن استهلاك النفط المحلي سيبلغ 5,5 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2030. ونذكر بأن هذه الأرقام تشكل جزء من الافتراض الأساسي الذي استخدمناه في تقدير إجمالي الإنتاج عند مستوى 11,5 مليون برميل في اليوم، مما يترك للسعودية حوالي 6 مليون برميل متاحة للتصدير.

إمكانية استغلال الطاقة النووية والمتجددة في المملكة

تم مؤخراً صياغة هيكل جديد من مصادر متنوعة للطاقة من أجل تخفيف الاعتماد على استخدام الوقود الأحفوري في المملكة مستقبلاً، وتشير الخطط التي كشفت عنها مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة أن نسبة الوقود الأحفوري في تشكيلة مصادر الطاقة ستهبط من 100 بالمائة عام 2010 إلى 15 بالمائة فقط بحلول عام 2050. ويعتمد هذا التغيير على إجراء نقلة كبيرة نحو مصادر الطاقة البديلة، حيث تتوقع المدينة أن تليها الطاقة النووية ما يعادل 36 بالمائة من احتياجات المملكة من الطاقة بحلول عام 2050 بينما تتوقع أن تسهم الطاقة الشمسية، سواء كانت مركزية (باستخدام المرايا لتركيز مساحة كبيرة من ضوء الشمس على بؤرة صغيرة) أو باستخدام الخلايا



الكهروضوئية (ألواح تحمل شبه موصلات لتحويل ضوء الشمس مباشرة إلى طاقة كهربائية) بنسبة 39 بالمائة أخرى.

تشكيلة موارد الطاقة المحتملة للمملكة
(نسبة مئوية من الاجمالي)

2050	2030	2010	
0	14	46	الغاز الموجود فعلاً
0	3	11	الخام الموجود فعلاً
0	6	21	النفط الخام الثقيل الموجود فعلاً
0	2	11	الديزل الموجود فعلاً
0	11	10	الوقود الأحفوري الجديد الواعد
15	21	0	الوقود الأحفوري الجديد المطلوب
36	18	0	الطاقة النووية
19	11	0	الطاقة الشمسية باستخدام نظام التركيز
20	12	0	الطاقة الشمسية الكهروضوئية
10	3	0	الرياح/ ومصادر الطاقة المتجددة الأخرى

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

وقد تم اتخاذ خطوة فعلية تجاه تحقيق هذا الهدف عندما كشفت مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة في مايو الماضي خططاً لبناء 16 مفاعلاً نووياً بحلول عام 2030 بتكلفة تبلغ نحو 7 مليار دولار لكل منها. ومن المتوقع أن يدخل أول مفاعلين للخدمة حسب الخطة الموضوع في غضون عشر سنوات. إجمالاً، فإن المملكة تخطط لتوليد طاقة يبلغ حجمها 40 جيجاوات من الطاقة النووية و30 جيجاوات من الطاقة الشمسية بحلول عام 2030. بالإضافة إلى ذلك، تركز معظم الأنشطة البحثية لبعض الجامعات الجديدة في المملكة، خاصة جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية على تطوير مصادر الطاقة البديلة.

تكلفة إنتاج كيلووات/ساعة من الكهرباء

معامل الحمولة	التكلفة	معامل الحمولة	التكلفة	
(نسبة مئوية)	(سنت أمريكي)	(نسبة مئوية)	(سنت أمريكي)	
النفط: 65 دولار/لبرميل نفط مكافئ الغاز: 4,2 دولار/مليون وحدة حرارية		النفط: 16 دولار/لبرميل نفط مكافئ الغاز: 2,8 دولار/مليون وحدة حرارية		
85	4,8	85	4,0	الغاز الأساس (سي سي جي تي)
85	5,4	85	4,3	الغاز الأساس (أو سي جي تي)
85	12,4	85	6,0	النفط الأساس
20	10,5	20	9,7	الغاز الذروي
20	20,8	20	14,4	النفط الذروي
		85	5,6	الفحم الحجري
		90	7,0	الحرارة الجوفية
		80	12,7	الطاقة الذرية
				طاقة الرياح (على اليابسة)
		22	13,4	
		34	17,5	طاقة شمسية (بالتركيز)
				طاقة شمسية
		24	24,4	(كهروضوئية)
		27	27,5	طاقة الرياح (الساحلية)

المصدر: مدينة الملك عبد الله للطاقة النووية والطاقة المتجددة



وجدير بالملاحظة أن الهدف من إستراتيجية الطاقة ليس إبطاء النمو في الاستهلاك بل تغيير مصادر الطاقة. وهذا يؤكد على أهمية أن تكون أسعار مصادر الطاقة الجديدة عند مستويات مغرية مقارنة بالغاز والنفط. الجدول أعلاه يمثل تقديرات مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة لتكلفة إنتاج كيلوواط/ساعة من الطاقة ويوضح أن تكلفة الغاز تعادل ثلث سعر الطاقة الذرية ونحو خمس سعر الطاقة الشمسية على افتراض أن سعر الغاز يبلغ 2,8 دولار لكل مليون وحدة حرارية (هذا السعر أعلى بنحو أربعة أضعاف مستوى السعر الحالي تقريباً). وسيترتب على تركيب منشآت توليد الطاقة الجديدة تكلفة كبيرة إلا أن الدراسة لم تتطرق لرقم محدد في هذا الصدد، لكنها أشارت إلى أن تصدير التقنية المستخدمة في الصناعات الجديدة وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي بفضل هذه الصناعات الجديدة سيشكل مصدراً رئيسياً لإيرادات جديدة مما يعمل على موازنة تكلفة هذه المنشآت.

تعتبر هذه الخطط طموحة للغاية، فالطاقتين النووية والشمسية مجتمعتين تشكلان نسبة 7 بالمائة فقط من إجمالي الطاقة العالمية ويتوقع المحللون ارتفاعها إلى 11 بالمائة بحلول عام 2030. ووفقاً لافتراضات مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة ستغطي الطاقتين النووية والشمسية 41 بالمائة من احتياجات المملكة من الطاقة بحلول عام 2030، ما يجعل هذه الخطة واحدة من أكثر برامج الطاقة البديلة طموحاً في العالم، وربما يساهم تطوير مصادر الطاقة البديلة في خفض الاستهلاك المحلي للنفط إلى حد ما، لكن النفط في المملكة كما في مناطق أخرى من العالم يستخدم أساساً كوقود لوسائط النقل وليس لتوليد الكهرباء.

التكلفة المرتفعة لأسعار الوقود المنخفضة

يكمن السبب الرئيسي وراء ارتفاع استهلاك الطاقة في المملكة في أسعارها المنخفضة جداً، حيث يبلغ سعر الغاز 0,75 دولار لكل مليون وحدة حرارية وسعر البنزين حوالي 0,45 دولار أو 0,61 دولار للجالون (نوع 91 أوكتان و95 أوكتان على التوالي) بينما تتراوح أسعار الكهرباء من 0,013 دولار للكيلوواط ساعة للاستخدام المنزلي إلى 0,036 دولار للكيلوواط ساعة للاستخدام التجاري، لذا تعتبر أسعار الطاقة في المملكة من أدنى الأسعار على مستوى العالم. وبالتأكيد لايشجع بيع الطاقة بهذه المستويات السعريّة المنخفضة على الترشيد في الاستهلاك أو معاقبة سوء الاستخدام. من ناحية أخرى، فإن الأسعار شديدة الانخفاض تقتضي كذلك مستويات إنفاق مرتفعة على تشييد وصيانة المنشآت ذات الصلة مثل محطات المياه والكهرباء.

سعر البنزين بالتجزئة

البلد	السعر (دولار/جالون)	السعر (دولار/جالون)	السعر (دولار/جالون)
المملكة العربية السعودية	0,61	الهند	4,66
اندونيسيا	1,93	كوريا الجنوبية	6,47
الولايات المتحدة	3,86	المانيا	8,01
الصين	4,23	المملكة المتحدة	8,09

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، رويترز

المعلومات الرسمية المتوفرة بشأن سعر بيع برمبل النفط إلى المستهلكين المحليين شحيحة، لكن البيانات المتاحة تكشف أن التكلفة منخفضة جداً. فالشركة السعودية للكهرباء تدفع لأرامكو نحو 0,74 دولار لكل مليون وحدة حرارية (3,4 دولار للبرميل) لشراء الخام الخفيف ونحو 0,47 دولار لكل مليون وحدة حرارية (2,7 دولار للبرميل) لشراء الخام الثقيل. كذلك ورد في نشرة الإصدار التي أعدتها شركة أسمنت الجوف العام الماضي بغرض إدراجها في سوق الأسهم أن لدى لشركة عقد لفترة عام مع أرامكو تبيعها بموجبه النفط بتكلفة 115 ريال للطن (4,2 دولار للبرميل)، ونفترض أن هذا السعر هو نفسه الذي تتقاضاه أرامكو من شركات الأسمت الأخرى، كما نستبعد أنها تطبق أسعاراً تختلف كثيراً على المستخدمين الصناعيين الآخرين.



ويمكن الوصول إلى السعر الذي تتقاضاه أرامكو من محطات توزيع المحروقات المحلية التي تبيع البنزين بالتجزئة باستخدام افتراضات مبنية على البيانات المتوفرة. وتفيد البيانات المتاحة أن البنزين يباع بالتجزئة بمتوسط سعر 0,53 دولار للجالون أي ما يعادل 22,3 دولار للبرميل، وأن شركات التجزئة السعودية تتمتع بهامش ربح مضمّن في سعر الشراء يبلغ 20 بالمائة تغطي منه تكلفة التوزيع والتسويق. وبما أن أرامكو كذلك تكرر الوقود وتضمّن تلك التكاليف في سعر البيع (في الولايات المتحدة شكلت تكلفة التكرير عام 2010 نحو 8 بالمائة من متوسط سعر بيع البنزين بالتجزئة قبل الضريبة)، فإننا نفترض أن محطات توزيع المحروقات تدفع نحو 18 دولاراً للبرميل البنزين.

من الواضح أن السعودية تكسب من تصدير النفط أضعاف ما تكسبه من استهلاكه محلياً.

- فإذا استبعدنا التأثيرات المحتملة على أسعار النفط العالمية وبافتراض أنه تم تصدير جميع كميات النفط التي استهلكت محلياً عام 2010 والتي بلغت 2,4 مليون برميل في اليوم إلى مستهلكين محليين بسعر 10 دولارات للبرميل (أي بسعر يزيد عما تدفعه شركة الكهرباء والمستهلكين الصناعيين لكن يقل عن تقديراتنا للأسعار التي تدفعها محطات توزيع المحروقات)، فإن ذلك سيحقق إيرادات إضافية للمملكة تبلغ نحو 60 مليار دولار علاوة على مبلغ الـ 215 مليار دولار الذي تحققه إيرادات صادرات النفط.
- في حال تواصل نمو الاستهلاك المحلي للنفط بنفس وتيرة السنوات الثماني الماضية، فإن الاستهلاك المحلي قد يبلغ نحو 3,9 مليون برميل يومياً بحلول عام 2020 ويرتفع إلى 6,5 مليون برميل يومياً بحلول 2030 وقد يتجاوز حجم إنتاج المملكة الفعلي الحالي بحلول عام 2037 بل ربما يتخطى المقدرة الإنتاجية الحالية للمملكة التي تبلغ 12,5 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2043.

إصلاح سياسة التسعير المحلي يعتبر وسيلة هامة لمعالجة الاستهلاك المتزايد للطاقة وتحسين كفاءة استخدامها. وقد تم تحقيق بعض التقدم في يوليو 2010 عندما رفعت الحكومة تعرفه الكهرباء للمستخدمين في قطاعي التجارة والصناعة، رغم أن آخر تغيير في أسعار الوقود إلى المستهلكين كان إلى الأسفل وذلك عندما تم طرح البنزين نوع 91 أوكتين الأدنى سعراً في مايو 2006. وهناك دول أخرى مصدرة للنفط في المنطقة تجري مراجعة لسياساتها المتعلقة بدعم أسعار المحروقات فالإمارات العربية المتحدة بدأت العام الماضي رفع أسعار الوقود تدريجياً كما تبنت إيران مؤخراً طريقة أكثر جراً تؤدي إلى رفع أسعار الوقود وإعادة تخصيص الإيرادات الإضافية.

هناك طرق أخرى أقل حساسية متاحة أمام الحكومة لاحتواء مشكلة استهلاك الطاقة، فعلى سبيل المثال من شأن إجراء تحسين في البنية التحتية للتوزيع أن يؤدي إلى تحقيق وفورات؛ كشفت دراسة شملت ست مدن أجرتها شركة المياه الوطنية أن الخسائر الناجمة عن التسرب تتراوح بين 10 إلى 25 بالمائة. كذلك يمكن أن يساهم تطوير شبكة للنقل العام وتنظيم حملات توعية للجمهور في تقليل استخدام الوقود والكهرباء. إضافة إلى ذلك، رغم أن تطوير مصادر طاقة بديلة داخل المملكة لن يعالج مشكلة استهلاك الطاقة إلا أنه يساعد دون شك على تقليل الاعتماد على النفط لتلبية احتياجات الطلب المحلي ومن ثم توفير المزيد من النفط للتصدير.

مأزق سعر الغاز

من أهم القضايا الملحة التي يتعين على الحكومة التعاطي معها في إطار إصلاح نظام تسعير الطاقة هو سعر الغاز الطبيعي. حالياً يباع الغاز الطبيعي بسعر ثابت هو 0,75 دولار لكل مليون وحدة حرارية مقارنة بالسعر العالمي (هنري هوب) الذي يبلغ 4,45 دولار للمليون وحدة حرارية. الغاز الطبيعي هو المادة الخام الرئيسية لشركات البتروكيماويات السعودية ويعتبر السعر المنخفض هو العنصر الأساسي لتعزيز قدرة المنتجين المحليين على المنافسة. (ما دام هناك سعر موحد يسري على جميع مستهلكي الغاز في المملكة مع عدم تصدير أي غاز طبيعي أو بيعه بسعر تصدير منفصل أعلى، فإن نظام التسعير يتسق مع تعهدات المملكة بموجب عضويتها في منظمة التجارة العالمية).



إلا أن تكاليف تطوير اكتشافات الغاز الجديدة أعلى كثيراً من السعر الثابت الحالي، حيث تقدر "مجموعة معلومات الطاقة" نقلاً عن مصادر صناعية تكلفة إنتاج الغاز من حقل كيدان ضمن المشروع المشترك بين أرامكو ورويال داتش شل بنحو 6 دولارات لكل مليون وحدة حرارية كما تبلغ التكلفة نحو 4,5 دولار لكل مليون وحدة حرارية للغاز المستخرج من حقل كران وهو حقل غاز بحري تتولى تطويره شركة أرامكو بمفردها. وربما تحول تكلفة التطوير المرتفعة مقارنة بسعر البيع دون إقدام المستثمرين على تطوير حقول غاز جديدة، لكن تظل التكلفة التاريخية لتطوير معظم مشاريع إنتاج الغاز القائمة أقل من سعر البيع الحالي.

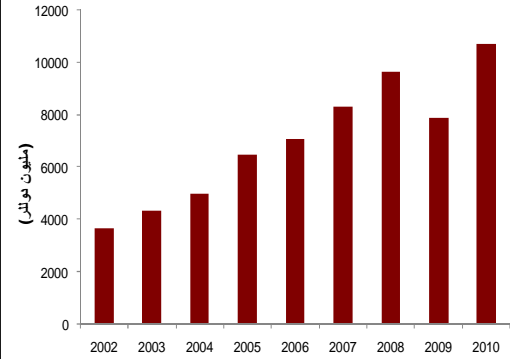
تخضع مسألة زيادة أسعار الغاز الطبيعي للنقاش منذ بعض الوقت، لكن ليس من الواضح بعد متى سيتم اتخاذ قرار بهذا الشأن. ولن يؤثر أي تعديل في أسعار الغاز على المواطن السعودي بطريقة مباشرة بالفقر الذي سيؤثر به رفع أسعار البنزين ذلك أنه لا يشتري الغاز الطبيعي. لكن ربما يؤدي رفع أسعار الغاز إلى إضعاف الوضع التنافسي لشركات البتروكيماويات في المملكة وهو الأمر الذي ستكون له تداعيات على سياسة التوجه المستمر نحو المنتجات والصناعات المرتبطة بمشتقات النفط التي تعتبرها الحكومة من الموارد المستقبلية الهامة لنمو الإيرادات غير النفطية ومصدر للوظائف في القطاع الخاص.

الملاحق المستقبلية والتداعيات

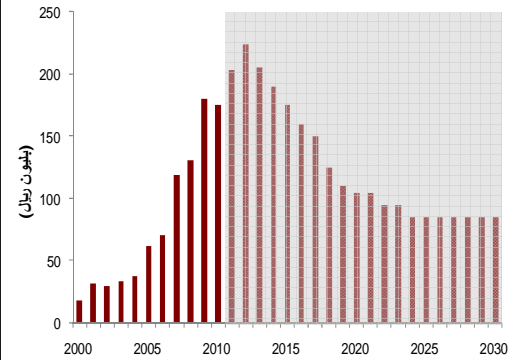
لجاناً هنا إلى دمج التحولات والتغيرات التي استعرضناها فيما تقدم - وهي تباطؤ النمو في إنتاج النفط السعودي وتسارع وتيرة الإنفاق الحكومي وتزايد استهلاك النفط محلياً بصورة كبيرة - بهدف استخلاص نتائج دقيقة بتداعيات ذلك على الأوضاع المالية للدولة وتحديد السعر التعادلي للنفط خلال السنوات حتى عام 2030. وقد كشف لنا هذا التحليل أن الأوضاع المالية للمملكة ستتصف بالاستقرار خلال السنوات العشر القادمة، لكنها ربما تتدهور بصورة حادة بنهاية حقبة العشرة سنوات التي تليها. وينبغي تحليلنا على الافتراضات التالية:

- **الإنفاق الرأسمالي:** نتوقع أن يسجل الإنفاق على المشاريع الرأسمالية ذروته عام 2012 بسبب الزخم الذي سيكتسبه برنامج تشييد المساكن وبلوغ جهود تطوير البنية الأساسية أعلى نقطة لها، ثم يشرع في التراجع تدريجياً مع اكتمال مشاريع البنية التحتية الرئيسية. كما نفترض إجراء المزيد من الخفض في الإنفاق الرأسمالي بالتزامن مع تدهور أوضاع الميزانية ابتداءً من نهاية العقد الجاري حتى عام 2024، ثم يأخذ الوضع بعدها في الاستقرار. وكانت الحكومة قد أقدمت على خفض الإنفاق الرأسمالي بصورة كبيرة في ثمانينات القرن الماضي وحافظت عليه منخفضاً معظم فترة التسعينات بسبب ضغوط الميزانية التي نجمت عن انخفاض أسعار النفط؛ وتستطيع اعتماد نفس الأسلوب في المستقبل.
- **الإنفاق الجاري:** أعدنا تقديرات مفصلة بمكونات الإنفاق الجاري الستة اعتماداً على الافتراضات التي أشرنا إليها ضمن الفقرات الخاصة بالإنفاق الجاري فيما تقدم. ونتوقع الآن أن تتباطأ معدلات الإنفاق عقب عام 2012 بسبب التشويش الذي تسببت فيه المدفوعات غير المتكررة التي تمت عام 2011 وذلك مقارنة بمعدلات النمو السائدة خلال الفترة 2001 إلى 2009 (حسب البيانات المتوفرة) التي شهدت طفرة في الإنفاق الحكومي.
- **إجمالي الإنفاق الحكومي:** بعد دمج الإنفاق الرأسمالي مع الإنفاق الجاري نقدر متوسط النمو السنوي للإنفاق الحكومي خلال الفترة من 2011 إلى 2030 في حدود 7 بالمائة. يقترب هذا التقدير من متوسط النمو الذي بلغ 6,3 بالمائة للفترة بين عامي 1993 و2010، وهي فترة نعتقد أنها قابلة للمقارنة مع الفترة أعلاه، لأنها اشتملت على سنوات طفرة (بلغ متوسط نمو الإنفاق للفترة بين 2003 و2010 نحو 13 بالمائة) كما تضمنت سنوات صعبة (حيث تم خفض الإنفاق بمتوسط 3 بالمائة للسنة بين عامي 1993 و1999).

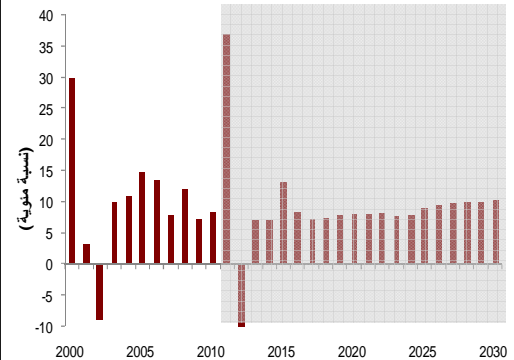
صادرات البتروكيماويات



توقعات الإنفاق الرأسمالي (المناطق المظلمة تشير لتوقعاتنا)



توقعات نمو الإنفاق الحكومي (المناطق المظلمة تشير لتوقعاتنا)



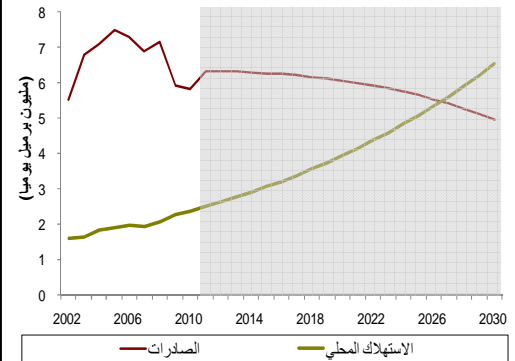


• **الإيرادات غير النفطية:** بناءً على افتراض عدم وجود تغيير في السياسة الضريبية مع عدم تبني سياسات جديدة لرفع الإيرادات غير النفطية، نَقدر نمو هذه الإيرادات بمعدل 8 بالمائة سنوياً، أي نفس معدل النمو السنوي للفترة بين عامي 2001 و2010.

• **الصادرات النفطية:** نَقدر أن يرتفع إنتاج النفط بواقع 1,4 بالمائة في السنة، وذلك وفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية وأوبك ووزارة الطاقة الأمريكية حول نمو الطلب العالمي على النفط في المدى الطويل، ونَقدر النمو في الاستهلاك المحلي للنفط عند 5,2 بالمائة وهو المتوسط للفترة بين 2003 و2010 (التي تتوفر بيانات عن الاستهلاك المحلي للنفط خلالها).

• **أخرى:** نتوقع أن تتراجع مستويات الإنفاق لدى شركة أرامكو خلال السنوات الخمس القادمة وفقاً لخطة المعلنة، كما نتوقع إنفاقاً أعلى لفترة خمس سنوات أخرى عندما يبدأ الشروع في توسعة الطاقة الإنتاجية للنفط. كذلك نتوقع دورة مشابهة خلال حقبة العشرينيات. وتنبني توقعاتنا أيضاً على افتراض أن الإنفاق خارج الميزانية وأسعار النفط المحلية وصادرات المنتجات المكررة كنسبة من إجمالي الصادرات ظلت جميعها ثابتة.

توقعات استهلاك النفط وصادراته (المناطق المظللة تشير لتوقعاتنا)



ملخص

2030	2025	2020	2015	2010	2005
توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
مؤشرات النفط (مليون برميل في اليوم)					
11,5	10,7	10,0	9,3	8,2	9,4
4,9	5,6	6,0	6,3	5,8	7,5
5,6	5,1	3,9	3,1	2,4	1,9
مؤشرات الميزانية (مليار ريال)					
1,120	1,108	961	843	735	564
2,453	1,620	1,147	893	627	346
1,334-	512-	186-	50-	109	218
صافي الموجودات الأجنبية					
375	375	1,331	1,958	1,652	564
5,889	949	167	167	167	475
سعر النفط التعادلي (دولار للبرميل)					
321,7	175,1	118,5	90,7	71,6	30,3

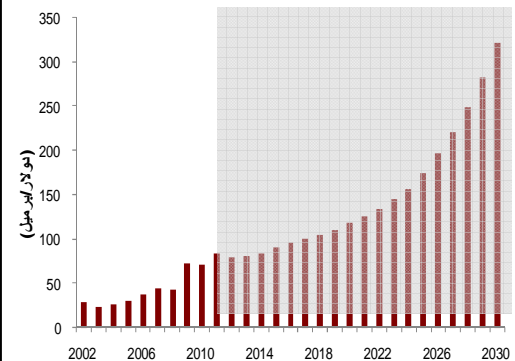
في تقديرنا، بناءً على الافتراضات أعلاه، لن يرتفع السعر التعادلي للنفط المطلوب لمعادلة الإيرادات الفعلية للحكومة مع نفقاتها الفعلية فوق مستوى 100 دولار للبرميل (لصادر الخام السعودي) حتى عام 2017 وسيظل دون مستوى 120 دولار للبرميل حتى عام 2021. ويبدو أن الأسعار ستظل قريبة من ذلك المستوى طيلة تلك الفترة، لذا نتوقع أن تشهد المملكة نحو عقد من الزمان لن تتعرض فيه إلا إلى مستويات عجز صغيرة نسبياً بما لا يؤثر بصورة كبيرة على موجوداتها الأجنبية.

لكن يبدأ السعر التعادلي في الارتفاع بسرعة بعد تلك الفترة، حيث تحتاج المملكة بحلول عام 2025 لسعر للنفط عند مستوى 175 دولاراً للبرميل لتحقيق التعادل بين إيراداتها ونفقاتها الفعلية، ثم يرتفع السعر التعادلي إلى أكثر من 320 دولار للبرميل بحلول عام 2030. عندها سيكون حجم الصادرات النفطية أقل من حجم الاستهلاك المحلي بنحو 1,5 مليون برميل في اليوم.

ونعتقد أنه من المستبعد جداً أن تبلغ أسعار النفط تلك المستويات حتى بعد 20 عاماً. وافتراضنا هو أن أسعار النفط ستراجع بدرجة طفيفة خلال السنوات القليلة القادمة قبل أن تبدأ في الارتفاع تدريجياً تمثيلاً مع معدل التضخم من مستوى 90 دولاراً للبرميل خام الصادر السعودي في عام 2014. نتيجة لذلك، نتوقع أن تسجل الميزانية عجزاً عام 2014 وألا تعود لتسجيل فوائض طيلة الفترة حتى عام 2030. إلا أن السحب من الاحتياطيات الأجنبية الضخمة التي كونتها الحكومة سيضمن تمويل العجز بصورة مريحة

سعر النفط التعادلي المتوقع

(خام الصادر السعودي؛ المناطق المظللة تشير لتوقعاتنا)





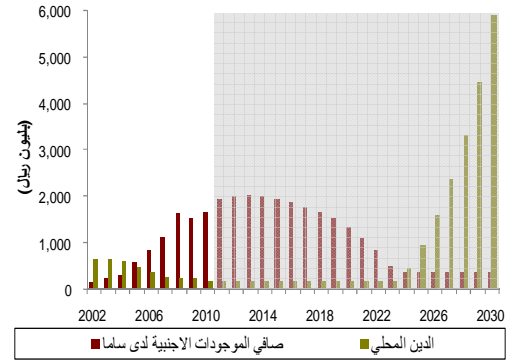
لسنوات عديدة قبل أن تضطر الحكومة للعودة إلى أسواق الدين.

وبناءً على التجارب السابقة، نتوقع أن تلجأ الحكومة لتمويل العجز أولاً عن طريق السحب من موجوداتها الأجنبية، ثم بإصدار دين محلي ولن تلجأ للاستدانة الخارجية إلا كملاذ أخير. وعلى الأرجح ستستخدم الحكومة فوائض الميزانية التي تسجلها خلال السنوات القليلة القادمة في زيادة الموجودات الأجنبية ثم يتم تمويل حالات العجز المستقبلية عبر السحب من تلك الموجودات حتى تنخفض تلك الموجودات إلى حوالي 100 مليار دولار، ونفترض أن كافة العجز سيتم تمويله من خلال إصدار سندات دين محلي جديد عقب تلك المرحلة.

وفي ضوء التوقعات بتحقيق ميزانية المملكة فائض لهذا العام والعامين التاليين، فمن المرجح أن يرتفع صافي الموجودات الأجنبية لدى مؤسسة النقد إلى أكثر من 2 تريليون ريال (533 مليار دولار) بنهاية عام 2013. وحتى في حال تم تمويل جميع حالات العجز التالية بالكامل من السحب من تلك الموجودات فإنها ستظل تربي على 1 تريليون ريال (267 مليار دولار) بنهاية عام 2021. ووفقاً لتصوراتنا للمسار المالي للمملكة فربما ينخفض صافي الموجودات الأجنبية إلى 100 مليار دولار عام 2024، قد يتم بعدها اللجوء إلى إصدار ديون جديدة لتمويل العجز. وفي ضوء توقعاتنا بحدوث عجز كبير في ميزانيات النصف الثاني من العشرينات، فإن أصل الدين المحلي قد يرتفع بسرعة وكذلك تكلفة فوائده وربما تصبح الأوضاع المالية دقيقة بحلول عام 2030.

بالطبع، يمكن تفادي تدهور الأوضاع المالية للدولة من خلال تغيير مسار الاتجاهات الحالية لإنتاج النفط واستهلاكه محلياً والإنفاق الحكومي على المشاريع. وتستطيع المملكة تقليص النمو في الاستهلاك المحلي للنفط عن طريق رفع أسعار الطاقة محلياً مع تنفيذ خططها الرامية إلى إنشاء مصانع لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة النووية والطاقة الشمسية فضلاً عن مجموعة أخرى من التدابير للمحافظة على الطاقة. كذلك يمكن خفض معدلات نمو الإنفاق الحكومي تدريجياً خاصة وأن لدى المملكة وسادة مالية تكفيها لسنوات قادمة. ومن شأن إجراء تغيير في النظام الضريبي أن يساهم في تعزيز الإيرادات غير النفطية. وأخيراً، تستطيع المملكة من خلال موقعها في أوبك إيجاد وسائل للنأي بحصتها من التراجع التدريجي الذي يشهده إنتاج النفط العالمي حالياً.

التحولات المتوقعة في صافي الموجودات الأجنبية لدى ساما والدين المحلي (المناطق المظلمة تشير لتوقعاتنا)





إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للإستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويتز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخالف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للإستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو إكمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى إستخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لإتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.